جـــامعـــة حـــلوان
كـــلية التجـــارة و ادارة الأعمـــال
قســـم التجـــارة الخـــارجـــية

مشـــروع الســـوق الأوربيـــة المـــوحـــدة ١٩٩٢
و اثـاره الاقتصـــادية علـى الاقتصـــاد العـــالمى

دكـــتور
ســـامـــى عفيفـــى حـــاتـــم
رئيـــس قســـم التجـــاة الخـــارجـــية
كـــلية التجـــارة - جـــامعـــة حـــلوان

بسم الله الرحمن الرحيم

فهـــرس المحـــتويـــات

الموضـــــوع	رقـــم الصفحـــــة
١ . مـــدخـــل لدراســـة المـــوضـــوع .	١ - ٢
٢ . تعـــريفـــــات اســـاســـية .	٣ - ٥
٣ . العقـبات التي و اجهت الجماعة الأوربية خلال الفترة (١٩٥٨ -١٩٨٥)	
١.٣. مرحلة التكامل الاقتصادى الرأسى (١٩٥٨ - ١٩٨٥) .	٥ - ٧
٢.٣. مرحلة التكامل الاقتصادىالأفقـــى (١٩٧٣ - ١٩٨٥) .	٧ - ١٣
٣.٣. مجـــموعـــة العقبات الداخلية .	١٣ - ١٤
٤.٣. مجمـوعة العقبات الخارجية .	١٤
٤. ظهـــور مشـــروع السوق الأوربية الموحـــدة ١٩٩٢	١٥ - ١٧
٥. مكـونات مشـــروع الســوق الأوربية الموحـــدة ١٩٩٢ .	١٧
١.٥. أهـــداف المشـــروع .	١٧ - ٢٠
٢.٥. ازالة العقبات المادية .	٢٠ - ٢١
٣.٥. ازالة العقبات الفنية .	٢١ - ٢٤
٤.٥. ازالة العقبات المتعلقة بالنظم الضريبية و المشتريات العامة .	٢٤ - ٢٥
٥.٥. وضع جدول زمنى محـدد لتنفيذ برنامج السوق الأوربية الموحدة .	٢٦ - ٢٩
٦.٥. تعـــديل اتفاقية رومـــا .	٣٠ - ٣٤
٦. الآثار الاقتصادية المتوقعة لمشروع السوق الأوربية الموحـدة على الاقتصادالعالمى	٣٤
١.٦. الآثار الاقتصادية على اقتصاديات الدول الاعضاء فى الجماعة الأوربية .	٣٤ - ٤٠
٢.٦. الآثار الاقتصادية على اقتصاديات الدول غير الأعضاء فى الجماعة الأوربية .	٤٠ - ٤٣
٧. العلاقة بين مشروع السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢ و مشروع الوحدة النقدية الأوربية ١٩٩٨ .	٤٤ - ٥٠
٨ . الشروط الواجب توافرها للتحقيق الكامل لمشروع السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢	٥١ - ٥٣
٩ . الهـــوامـــش	٥٤ - ٥٧

١. مدخل لدراسة الموضوع

من الملاحظ أن العالم يتجه تدريجيا الى اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد قوامه الكيانات الاقتصادية الكبرى فى جميع أرجاء الكرة الأرضية منذ بداية حقبة الثمانينيات ،مع الاختفاء التدريجى لفكرة النظام الاقتصادى العالمى الجديد التى تبلورت معالمها فى منتصف السبعينيات بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الاستثنائية عام ١٩٧٤ استنادا الى اقتراح جزائرى . و يعتنى هذا المفهوم الأخير بالدعوة الى تحقيق قدر أكبر من العدالة فى توزيع الثروات و المنافع الاقتصادية بين أطراف الاقتصاد العالمى ،و لصالح الدول الآخذة فى النمو بمستوياتها الاقتصادية المختلفة .

وفى ظل اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد بمفهومه الأول - و ليس بمفهومه الثانى - يتضاءل مركز الدول الآخذة فى النمو فى الاقتصاد العالمى و هو تطور مخالف تماما للأهداف التى كان يسعى اليها التصور الجزائرى لاقامة نظام اقتصادى عالمى جديد . و لقد عبر عن هذا الوضع أحد المسئولين النيجيريين فى اجتماع مجموعة الدول النامية الـ ٧٧ فى عام ١٩٨٩ عن هذا الوضع الجديد قائلا " لقد كنا قديما تربطنا علاقة الضعيف بالقوى ،و لكن كنا موجودين على أى حال . أما الآن فيبدوا اننا سوف نخرج من الملعب تماما الى صفوف المتفرجين لنصفق للمنتصر " . و تعنى هذه العبارة الاختفاء التدريجى لدور الدول الآخذة فى النمو فى حركة بناء و تطوير الاقتصاد العالمى.

و تستعرض هذه الدراسة أحد الكيانات الاقتصادية الكبرى التى ولدت من خلال مجموعة من المعاهدات الاقتصادية بين بعض دول اوربا الغربية ،و التى كان أبرزها معاهدة روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ ،و هى المعاهدة التى أنشاءت الجماعة الاقتصادية الاوربية European Economic Community . و لقد سجلت هذه الجماعة نجاحا كبيرا رغم الصعاب التى واجهتها . بل ان هذه الدراسة تركز أكثر على المرحلة الحديثة من تطور التجربة الاوربية ،و هى المرحلة التى أطلق عليها "مشروع السوق الاوربية الموحدة ١٩٩٢" ، و مشروع الوحدة الاقتصادية و النقدية ١٩٩٨ .

و ممـا هـــو جدير بالذكـر أن مشروع السـوق الأوربية المـوحـدة ١٩٩٢ لا يخرج عـن كـونه برنامجا لاستكمـال السـوق الأوربية على صعيدهـا الداخـلي ،و تهيئة السبيـل الى تحقيق الوحدة الاقتصادية و النقديةEconomic And Monetar Union ،التى تحـددت مراحل تحقيقها فى القمة الأوربية التى عقـدت فـى ماستريخت فى ديسمبر ١٩٩١ ، و هـى التى أطلق عليها (قمة ماستريخت) ففـى هذه القمـة الأخيرة تـم الاتفـاق على انشـاء البنك المركزى الأوربـــى فى نهـــاية ١٩٩٦ ،و العملة الأوربية الموحـدة فى نهاية ١٩٩٨ . و بـــذلك تدخل أوربا الغربية القرن الحادى و العشرين وهـى تكتـل اقتصادى ضخـــم ينـافس تكـتل الباسيفيك بزعامة اليابان ، و التكتل الذى تحـاول كـل مـــن الولايات المتحدة الأمريكية و كـندا و المكسيك اقامتـه مبتدئين فـى ذلك باقامة (منطقة تجارة حـرة).....Free Trade Area .و تنطلق هـــذه الدراسة من فرضـية رئيسـيةفحـواهـا أن برنامج السوق الأوربية الموحـدة المقـرر اكتمـال مـراحله بنهاية عـام ١٩٩٢ لا يخـرج عـن كـونه برنامجا لاستكمـــال الوحـدة الأوربيـة و بـاقـى مراحـل السوق المشتركة التى تعثرت خطـاهـــا خـلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥ بسـبب الظروف التى شهـدتها اقتصـاديـــات الدول الأعضـــاء و الاقتصـاد العالمـى ،و التى كـان من نتيجتهـا نشوء العديد مـن الحـروب التجارية بين الدول الأعضـاء فى الجمـاعة الأوربية مـن ناحـــية ، و بيـن الجمـاعة الأوربيـة و كـل من الولايات المتحـدة الأمريكية و اليابان مـــن ناحـية أخـرى . و لقـد أسـفرت هذه الحـروب التجـارية عن مزيد مـن القيود غير الجمركـية التى فرضتهـا الدول الأعضـاء على التجارة البينـية الأوربيـة ،و على تجارتهـا الخارجية مـع الدول غير الأعضـاء.و لقد ضـاعف مـن الآثار الاقتصـادية غير المـرغـوب فيهـا مـرحلة التوسـع الأفقـى التى عرفتهـا الجمـاعة الأوربيـــة خـلال الفـترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥ . و يـؤدى ازالـة هـذه العقـبات و استكمـا ل بـاقى مـراحـل توحـيد السوق الأوربية الداخلية الكثير من الآثار الاقتصادية على اقتصاديات الدول الأعضـاء مـن ناحـية ، و اقتصاديات الدول غير الأعضـاء مـــن ناحـية أخـرى .

٢ - تعـريفات رئيسـية :

لعله من المفيد فى بداية هذه الدراسة تسجيل ثلاثة ملاحظات رئيسية تفيد فى تحديد المقصود بمشروع أو خطة أو برنامج السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢ على النحو الذى حدثتنا عنه وثيقة الكتاب الأبيض الصادرة فى يونيو ١٩٨٥ ، و التى تم اقرارها فى سبتمبر من نفس العام . هذه الملاحظات الاساسية الثلاثة هى على الوجه التالى :

أولا : تحديد المعنى الدقيق لكل من اصطلاح " الجماعة الاوربية " THE EUROPEAN COMMUNITY ، و اصطلاح " الجماعات الأوربية " THE EUROPEAN COMMUNITIES .

فاصطلاح " الجماعات الأوربية " انما يطلق على التنظيم الاوربى فى مجموعه، و هو التنظيم المنبثق عن المعاهدات المنشئة للجماعات الاوربية الثلاث مضافا اليها مجال " التعاون السياسى " بين الجماعة و الذى تم استحداثه فى مطلع السبعينات ، و الذى فى رحابه ايضا أتفقت الدول الاعضاء فى الجماعة الاوربية على اتخاذ مواقف سياسية مشتركة فى بعض القضايا الدولية على النحو الذى تبلور فى بيان الجماعة الصادر عن قمة كوبنهاجن فى ديسمبر ١٩٧٣ بشأن الشرق الاوسط ،و تلك المواقف الجماعية المتعلقة بالحرب الايرانية - العراقية ، و الغزو السوفيتى لأفغانستان .

أما اصطلاح " الجماعات الاوربية " فيشتمل على تلك التنظيمات التكاملية الثلاثة التالية :

١ - الجماعة الأوربية للفحم و الصلب EUROPEAN COAL AND STEEL COMMUNITY (ECSC) التى تم انشائها بمقتضى معاهدة باريس الموقعة فى ١٩٥١/٤/١٨ .

٢ - الجماعة الاوربية للطاقة الذرية EURATOM المنشأة وفقا لمعاهدة روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ .

٣ - الجماعة الاقتصادية الاوربية EUROPEAN ECONOMIC COMMUNITY المعروفة بمصطلحها الشائع " السوق الاوربية المشتركة " ، و المنشأة بمقتضى معاهدة روما فى ٢٥ مارس عام ١٩٥٧ .

من هنا يتضح أن الجماعة الاقتصادية الاوربية تعتبر احدى الجماعات الثلاثة و تشكل فى الوقت نفسه جزء من التنظيم الاوربى . وقدوحدت معاهدة بروكال فى ١٩٦٥/٣/٢٥ بين هذه الجماعات الثلاث ،و انشأت بينها اجهزة مشتركة هى :-

- اللجنة الاوربية و تعتبر بمثابة الجهاز التنفيذى للجماعات الثلاث ،و هى تناظر السلطة التنفيذية بمفاهيم نظم الحكم المختلفة . و اللجنة الأوربية هى الجهة الوحيدة التى لها حق تقديم اقتراحات بمشروعات القوانين سواء من تلقاء نفسها أو بموجب تكليف من المجلس الأوربى .

- المجلس الأوربى و المجلس الوزارى ، و يجتمع الأول على مستوى رؤساء الدول و الحكومات، بينما يجتمع الثانى على مستوى الوزراء . و لهذا المجلس حق اصدار و سن التشريعات المختلفة على مستوى الجماعة الأوربية وذلك فى ضوء المقترحات التى تتقدم بها لجنة الجماعة الأوربية . و يلتزم المجلس الأوربى بأخذ رأى كل من البرلمان الأوربى و المجلس الاقتصادى و الاجتماعى دون أن يلتزم برأيهما عند استصدار التشريعات الاوربية .

- البرلمان الأوربى الذى تم انتخاب اعضائه انتخابا مباشرا للمرة الأولى عام ١٩٧٩ ، و سلطاته تعد استشارية فى المقام الأول الا فى حالتين :- الأولى و هى اقرار ميزانية الجماعة الأوربية ،و الثانية :- وهى حق سحب الثقة من اعضاء الهيئة التنفيذية للجنة الأوربية و من خلال هاتين الحالتين يمارس البرلمان الأوربى سلطات غير مباشرة فى عمليات صنع القرار فى الجماعة الأوربية .

- محكمة العدل الأوربية ، و هى السلطة القضائية داخل الجماعة الأوربية ،و تختص بفض المنازعات التى قد تنشأ بين الدول الاعضاء فى الجماعة ،أو دولة عضو و مؤسسات الجماعة ،أو عضو وأحد الأفراد أو الشخصيات الاعتبارية ،أو بين هؤلاء و مؤسسات الجماعة الأوربية .

- دائرة أو جهاز المحاسبات ،والذى يختص بعملية المراقبة المالية لهيئات الجماعة الأوربية .

ثانيا :- ضرورة التفرقة بين منهجين أو خطين رئيسين للتكامل الاقتصادى الأوربى منذ ظهوره الى حيز الوجود فى مطلع الخمسينات هما : منهج أو خط التكامل الاقتصادى الرأسى على النحو الذى رسمته نظرية التكامل الاقتصادى ،ثم منهج أو خط التكامل الاقتصادى الأفقى و المتمثل فى قبول اعضاء جدد الى داخل الجماعة الأوربية .

و فيما يتعلق بمنهاج التكامل الاقتصادى الرأسى فيتلخص فى اتباع منهاج التؤدة و التدرج بالانتقال من منطقة التجارة الحرة الى الاتحاد الجمركى ،ثم مرحلة السوق المشتركة ،فمرحلة الوحدة الاقتصادية ،الى أن تبلغ مرحلة الاندماج التام . و يغطى هذا النمط التكاملى القنوات من أبريل ١٩٥١ و حتى ديسمبر ١٩٥٧ ،يناير ١٩٥٨ - يوليو ١٩٦٨ ،ثم من يونيو ١٩٨٥ و حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ .

و استهدف هذا النمط التكاملى حتى الأن تحقيق مرحلة الوحدة الجمركية الأوربية (الاتحاد الجمركى) و استكمال مراحل تحقيق السوق المشتركة على النحو الذى صاغته وثيقة الكتاب الأبيض فى يونيو ١٩٨٥ .

أما عن الفترات الزمنية التى غطاها منهاج التكامل الاقتصادى الأفقى فتشتمل على توسع الجماعة الأوربية الأول و المعروف بتوسع الجماعة نحو الشمال " فى يناير ١٩٧٣ بانضمام كل من المملكة المتحدة و ايرلندا و الدنمارك الى عضوية الجماعة ،مع عدم موافقة الشعب النرويجى فى استفتاء عام على انضمام النرويج اليها .

ثم توسع الجماعة الثانى " التوسع نحو الجنوب " بانضمام اليونان فى مارس ١٩٨١ ،يليها التوسع الثالث للجماعة " و كان نحو الجنوب أيضا " بانضمام كل من اسبانيا و البرتغال فى يناير ١٩٨٦.

و كقاعدة عامة تدلنا تجربة الجماعة الأوربية على اقتران فترات التكامل الاقتصادى الرأسى بمراحل الازدهار و الاستقرار الاقتصادى ،فى حين اقترنت فترات التكامل الاقتصادى الافقى بمراحل الضعف و الوهن الاقتصادى الذى اجتاح اوربا خلال حقبة السبعينات و النصف الأول من الثمانينيات ،و هى نقطة سوف نعود اليها مرة أخرى .

ثالثا :- اهمية التفرقة بين التكامل الاقتصادى السالب NEGATIVE INTEGRATION و التكامل الاقتصادى الموجب POSITIVE INTEGRATION . و هنا يمكن القول بصفة عامة أن التكامل الاقتصادى السالب ينصب على الغاء القيود التى فرضت نتيجة ظروف اقتصادية معينة على كل من حركات التجارة و انتقالات عناصر الانتاج بين الدول الاعضاء فى هذه المنطقة التكاملية محل الدراسة ، و كقاعدة عامة فان هذا النوع التكاملى ينتهى مع نهاية مرحلة اقامة السوق المشتركة. أما التكامل الاقتصادى الموجب فانه يبدأ مع اقامة مرحلة الوحدة الاقتصادية حيث تركز الدول الاعضاء فى منطقة التكامل على تنسيق و توحيد سياساتها الاقتصادية و المالية ، رغبة فى اقامة الوحدة النقدية و المالية بين الدول الأعضاء .

٣ - العقبات التي واجهت الجماعة الأوربية خلال الفترة (١٩٥٨ - ١٩٨٥) :-

١٠٣. مرحلة التكامل الاقتصادى الرأسى (١٩٥٨ - ١٩٧٢) :-

تعتبر الفترة التى ولدت فيها الجماعة الأوربية و هى حقبة الخمسينات و حتى مطلع السبعينات مرحلة التكامل الاقتصادى الأوربى الرأسى ،و هى فترة من أقصر فترات الاستقرار و الازدهار الاقتصادى العالمى . فلقد تم خلال هذه الفترة اعادة تعمير أوربا الغربية و اليابان ،و هو ما تحقق من خلال معدلات عالية للنمو الاقتصادى المطرد و سيادة ظاهرة استقرار الأسعار العالمية . يضاف الى ذلك سيطرة الاحزاب الاشتراكية أو العمالية على مقاليد الحكم فى أوربا الغربية - باستثناء فرنسا التى ظلت تحت الحكم الديجولى - ، و هى أحزاب تؤمن بفكر تدخلى فى تنظيم الاقتصاديات القومية بصورة أكبر من ذلك القدر المسمح به فى ظل الاحزاب الأوربية المحافظة (٣)

و على الصعيد السياسى و العسكرى ،ظهرت مخاطر الحرب العالمية الباردة الأولى (نهاية الأربعينات و منتصف الستينات) و التى فى ظلها تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من احكام السيطرة السياسية و العسكرية على أوربا الغربية ، و اخضعتها لحماية المظلة الأمريكية و ساعدتها بالتالى على المضى قدما نحو تحقيق مزيد من خطوات التكامل الأوربى لتقوية المعسكر الغربى فى مواجهة المعسكر الشرقى .

ومهدت هذه الظروف الاقتصادية والسياسية لحدوث ظاهرة التدفق الكبير للاستثمارات الامريكية الخاصة المباشرة إلى دخول اوربا الغربية ،وساهمت بالتالى فى احداث مرحلة من الرواج والازدهار الاقتصادى الموءسس على قوى السوق وآليات جهاز الثمن فى اطار من التدخل الحكومى ،وهى ظاهرة تميزت بها اقتصاديات أوربا الغربية خلال حقبتى الخمسينات والستينات .

ولقد هيأت الظروف المتقدمة مجتمعة المناخ لنجاح آليات التكامل الاقتصادى الرأسى لدول الجماعة الاوربية خلال حقبتى الخمسينيات والستينيات . لهذا نصت معاهدة روما على اتباع فترة انتقالية مدتها اثنى عشر عاما ابتداء من أول يناير عام ١٩٥٨ لانشاء السوق الاوربية المشتركة بالتدريج على أن يتم تقسيم هذه الفترة الانتقالية إلى ثلاث فترات مدة كل منها أربع سنوات . ويمكن أن تعدل مدة كل مرحلة ،وفقا لنصوص المعاهدة ،على أنه لايجوز مد أجل فترة الانتقال إلى أكثر من خمسة عشر عاما من تاريخ سريان المعاهدة . ووضعت المعاهدة تحديدا دقيقا لما ينبغى انجازه فى كل من هذه المراحل الثلاث، وقد نفذت المعاهدة فى كثير من الحالات قبل الموعد المحدد ،ولذلك قرر موءتمر القمة لروءساء دول وحكومات الجماعة فى لاهاى يومى ١،٢ ديسمبر عام ١٩٦٩ انهاء فترة الانتقال فى أول يناير ١٩٧٠. ولقد ترتب على ذلك أن أصبح حجم واردات دول السوق من بعضها البعض فى عام ١٩٧٠ ستة امثال ماكان عليه عام ١٩٥٨ هذا فى الوقت الذى لم تتجاوز واردات الجماعة من العالم الخارجى

فى عـام ١٩٧٠ ثلاثة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٥٨ .

و يعتبر النجاح الذى حققته الجماعة الأوربية فى مجال تنمية التبادل التجارى بين أعضائها دافعـا لقيام المجلس الأوربى باختصار الفترة الانتقالية لتنتهى قبل موعدها بعام و نصف ، أى فى يوليو ١٩٦٨ .

٢٠٣. مرحلة التكامل الاقتصادى الأفقى (١٩٧٣ - ١٩٨٥) :

لقد هيأت الظروف الاقتصادية المزدهرة التى عاشتها الجماعة الأوربية منذ نشأتها فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ و حتى مطلع السبعينيات السبيل لاجتذاب دول أوربية أخرى للانضمام للجماعة الأوربية ،و بداية مرحلة التكامل الأوربى الأفقى ، أى مرحلة الإمتداد الجغرافى نحو الشمال فى بادئ الأمـر ،ثم ناحية الجنوب بعـد ذلك . ففـى خـلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥ شهـدت الجمـاعة ثـلاث تـوسعـات رئيـسية هـى :-

١ - التوسع الأول للجماعة نحو الشمال فى مطلع عام ١٩٧٣ بانضمـام كل من المملكة المتحدة ،الدنمارك ،ايرلندا . ولقد جاء هـذا التوسع بعد كف فرنسا عن استخدام حق الفيتو الذى مارستـه عدة مرات فى عهد زعيمها الراحل شارل ديجول فىاعـوام ١٩٦١، ١٩٦٧ .

٢ - التوسع الثانى للجماعة نحو الجنوب بانضمام دول صناعيـة أقل تقدما الى صفوف الجماعة التى تضم دولا صناعية أكثر تقدما. ففى مارس عام ١٩٨١ انضمت اليونان إلى الجماعة الاوربيـة لتصبح الدولة العاشرة .

٣ - التوسع الثالث للجماعة نحوالجنوب بانضمام كل من أسبانيـا والبرتغال فى يناير ١٩٨٦ ،وهى تعتبر أيضا دولا صناعية أقـل تقدما بالمقارنة بغيرها من الدول الاعضاء (فيما عدا اليونان). وفى حقيقة الامر فلقد اقترن هذا المنهاج التكاملى الـذى

أدى إلى إتساع الرقعة الجغرافية للجماعة الاوربية بعقد السبعينيات أو " بعقد القلاقل والأزمات الاقتصادية ". فلقد شهد نظام النقد العالمى الموءسس طبقا لاتفاقية بريتون وودز فى عام ١٩٤٤ انهيارا كبيرا فى ١٥ اغسطس عام ١٩٧١ لينتقل الاقتصاد العالمى إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار واضطراب أسواق الصرف العالمية . ثم جاءت الصدمة البترولية الأولى فى اكتوبر ١٩٧٣ مشكلة حافزا قويا لموجات تضخمية عالمية تهدد الاستقرار النقدى الذى عرفته دول اوربا الغربية خلال عقدى الخمسينات والستينيات . واقترنت هذه الموجات التضخمية بمعدلات عالية للبطالة بلغت فى المتوسط خلال حقبتى السبعينات والثمانينات حوالى ٧ر١٠ ٪ لتجابه هذه الدول للمرة الأولى بظاهرة اقتصادية حديثة عرفت اصطلاحا (بالتضخم الركودى) (STAGFLATION)

و انعكست هذه الظواهر الاقتصادية فى حدوث خلل مزمن فى موازين مدفوعات غالبية الدول الاعضاء فى الجماعة باستثناء المانيا الاتحادية . من هنا دخلت دول الجماعة الاوربية فى حروب تجارية بينها وبين البعض الاخر ،ثم بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة غير الاعضاء وفى مقدمتها اليابان والولايات المتحدة الأمريكية .

فعلى صعيد التجارة البينية للجماعة الاوربية بدأت كثير من الحكومات فى الاستسلام لجماعات المصالح الموءثرة على مستقبل الانتخابات الاوربية بالتحايل على قرارات الجماعة الاوربية من خلال اللجوء إلى توظيف العديد من القيود غير المنظورة ذات الطابع الحمائى الموءثر . لهذا لجأت هذه الدول الى سياسات حمائية مثل الدعم والضرائب المحلية والقيود الفنية والحواجز غير الجمركية

لتحقيق العديد من المزايا الاقتصادية على حساب الدول الاخرى الاعضاء في الجماعة . من هنا كانت النتيجة الطبيعية هي انضاج هذه التجارة البينية للعديد من القيود الحمائية التى أدت إلى تناقص معدلات نموها .

وفى مواجهة المنافسة اليابانية المتزايدة ، اضطرت الجماعة إلى فرض المزيد من القيود الحمائية . ويتضح ذلك من خلال قراءة سريعة لتطور العلاقات التجارية الأوربية - اليابانية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٩٠ . فعند نشأة الجماعة فى نهاية الخمسينيات كانت التجارة الأوربية - اليابانية هامشية حيث لم تبلغ الواردات من اليابان سوى ١ر١ ٪ من اجمالى واردات الجماعة ، ٩ر٠ ٪ من اجمالى صادراتها . غير أن اليابان اخترقت تدريجيا سوق الجماعة الاوربية على الوجه التالى :

١ - استطاعت اليابان خلال حقبة الستينيات اغراق الاسواق الأوربية بمنتجاتها الرخيصة من النسيج والادوات المنزلية ومنتجات الصلب .

٢ - وفى حقبة السبعينيات تمكنت اليابان من اضافة الصناعات الالكترونية والسيارات إلى قائمة الصادرات اليابانية الى سوق الجماعة الاوربية ، هذا فى الوقت الذى تمكنت فيه من منافسة دول الجماعة فى مجال صناعة بناء السفن .

٣ - أما حقبة الثمانينيات فلقد شهدت تفوقا يابانيا واضحا فى مجال منتجات الثورة الصناعية الثالثة " ثورة المعلومات" لتمثل بذلك تحديا واضحا لمنتجات الجماعة الاوربية داخل اسواقها وخارجها .

وامام حدة المنافسة اليابانية اضطرت الجماعة الأوربية الى الدخول فى حرب تجارية معها اتضحت مظاهرها فى النقاط التالية:

- اتباع نظام حصص الاستيراد مع مطالبة اليابان بالتحديد الطوعى لاستخدام الحصص والقيود الطوعية أو الاختيارية للحد من الصادرات اليابانية للجماعة، خاصة السيارات وشرائط الفيديو.
- اتخاذ مجموعة من الاجراءات الحمائية ضد المنتجات اليابانية فى قمة لوكسمبورج عام ١٩٨٧ ،وعلى وجه خاص تلك المنتجات المعتمدة على مكون أجنبى خارجى يصل إلى ٦٠ ٪ . ولقد عرفت هذه المجموعة باجراءات مقاومة الاغراق اليابانى للأسواق الأوربية .
- قيام بعض الدول الاوربية خلال عام ١٩٨٨ بفرض مزيد من القيود الحمائية الاضافية على وارداتها من السيارات اليابانية.

وعلى الصعيد الآخر دخلت الجماعة الاوربية فى حرب تجارية شرسة مع الولايات المتحدة الامريكية ،وعلى وجه خاص فى مجال المنتجات الزراعية الأوربية الخاضعة لنظام دعم المنتجات الذى توفره السياسة الزراعية المشتركة للجماعة. فهناك الموقف الأمريكى المعلن تجاه آليات السياسة الزراعية الاوربية المشتركة التى تعتبرها الولايات المتحدة الامريكية عائقا كبيرا فى وجه الصادرات الأمريكية الرخيصة نسبيا من المنتجات الزراعية مثل الزيوت النباتية وغيرها من المنتجات الدهنية ،والتى ترى فيها وسيلة لتحسين ميزانها التجارى مع الجماعة الاوربية . كذلك فلقد تصاعد الموقف الأمريكى حدة بعد انضمام اليونان إلى الجماعة الاوربية وما أعقب ذلك من زيادة متوسط التعريفة الجمركية الموحدة قبل العالمى الخارجى.

فالقاعدة المتبعة فى حالة انضمام عضو جديد هى الأخذ بمتوسط جديد للتعريفة الجمركية لكل من التعريفة الجمركية الموحدة للجماعة التى كانت مطبقة قبل انضمام العضو ،والتعريفة الجمركية التى تطبقها الدولة العضو الجديدة . ولما كانت اليونان دولة صناعية أقل تقدما ،فانها فرضت نتيجة لذلك تعريفة جمركية مرتفعة نسبيا ، وبعد حساب المتوسط الجديد للتعريفة الموجودة للجماعة فانها تكون فى جميع الاحوال مرتفعة نسبيا عما كان عليه الوضع قبل انضمام اليونان . لهذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت على مطالبة الجماعة الاوربية بتعويض نظير انضمام اليونان وماسببته من ارتفاع معدل التعريفة الجمركية الموحدة والتى تعتبرها الولايات المتحدة عاملا أضر بالصادرات الزراعية الامريكية إلى سوق الجماعة الأوربية .

ولقد دفعت هذه التطورات مجتمعة الى دخول الجماعة الأوربية مرحلة من الركود الاقتصادى اطلق عليها " مرحلة الوهن أو الضعف الاقتصادى" . وفيما يلى عددا من المؤشرات الدالة على طبيعة هذه المرحلة :

* الثبات النسبى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى الجماعة الأوربية منذ منتصف السبعينات عند ١٣٢٠٠ دولارا سنويا ، فى حين بلغ هذا المتوسط السنوى فى اليابان ١٩٦٦٤ دولارا ،وفى الولايات المتحدة ١٦٦١٥ دولارا .

* المتوسط السنوى لمعدل البطالة حوالى ٧ر١٠ ٪ وهو أعلى بكثير منه فى اليابان حيث بلغ ٨ر٢ ٪ فقط ،وفى الولايات المتحدة لم يتجاوز ١ر٦ ٪ .

* التناقص التدريجى لنصيب الجماعة الأوربية من الحصص العالمية لبعض السلع مثل السيارات والأدوات الكهربائية لصالح اليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا .

* تحول الجماعة إلى إثنى عشرة سوقا منفصلة يتراوح تعدادها بين ٣٦٦ر٠٠٠ نسمة فى لكسمبورج ، ٦٠ مليون نسمة فى المانيا الاتحادية ، هذا مع العلم أن السوق الألمانية تمثل نصف السوق اليابانية ، وربع السوق الأمريكية .

* تنفق دول الجماعة الاوربية مجتمعة مقدار ماتنفقه اليابان فى قطاع البحوث والتطوير R & D . غير أن الشمكلة الأوربية تكمن فى الاساس فى وجود اثنى عشر ميزانية مستقلة للبحوث والتطوير يتم توزيعها على قطاعات متناظرة ، وهو مايعنى عدم كفاءة استخدام هذه الموارد من ناحية ، وعدم القدرة على الانفاق فى مجال البحوث والتطوير بالمشروعات الكبرى من ناحية أخرى . ويؤدى هذا الوضع الاخير إلى صعوبة دخول مجال الابتكارات والاختراعات فى قائمة منتجات الثورة الصناعية الثالثة ، وهو مايضع اليابان فى مركز تنافسى أقوى فى مجال هذه المنتجات .

* يواجه أى منتج أوربى جديد بالعديد من معايير ومتطلبات المواءمة والتكيف لذلك الحشد الكبير من المواصفات الوطنية وهو مايشكل فى التحليل الأخير تكلفة إضافية تضاف إلى التكلفة الأصلية ، الأمر الذى يفقدها الكثير من قدرتها التنافسية فى الأسواق الدولية . ويخدم هذا الوضع الاخير مصالح المنتج اليابانى الذى لايتعرض لنفس المشكلة حيث يعتمد على قاعدة

ضخمة من السوق الداخلية التى لاتتطلب نفس معايير المواءمة والتكيف التى تحتاجها المنتجات الاوربية من سلع دورة المنتج.

وأمام هذه التطورات الاقتصادية ضاعفت الجماعة الاوربية من استخدام الحماية التجارية بينها وبين البعض فى شكل العديد من القيود الحمائية غير المنظورة فى صورة المواصفات الفنية والتقنية أو شكل قيود متعلقة بالمراقبة الصحية ومراقبة جودة المنتج أو استحداث عقبات جديدة متعلقة بحماية البيئة من التلوث كما هو الحال فى كثير من السلع الكهربائية والسيارات وبناء السفن والطيران وغيرها.

واستنادا الى التحليل المتقدم يمكن القول أن حركة التكامل الاقتصادى التى بدأتها الجماعة الاوربية فى يناير ١٩٥٨ اصطدمت مع بداية السبعينيات بمجموعتين من العقبات اضعفت من حركة التكامل الرأسى . و سوف نحاول فى البنود القادمة تناول هاتين المجموعتين من العقبات :

٣٠٣. مجموعة العقبات الداخلية :

وتتخذ مجموعة العقبات الداخلية المظاهر التالية :

- عدم اكتمال الوحدة الجمركية الأوربية لوجود العديد من الاستثناءات التى من أهمها مايلى :
- بقاء الرسوم التعويضية المرتبطة بسياسة دعم المنتجات الغذائية فى اطار السياسة الزراعية المشتركة ،وبصفة خاصة منتجات اللحوم والالبان والسكر والحبوب الغذائية والبيض والدجاج وزيت الزيتون .
- بقاء نظام الحصص الخاص ببعض المنتجات ذات الأهمية الخاصة مثل منتجات الصلب والالبان حيث تخضع للعديد من القيود الكمية عند تبادلها بين دول الجماعة.

- القيود الكمية على التجارة البينية غير المنظورة (قطاعات خدمات النقل البرى والبحرى والجوى).
- حصص كل دولة أوربية من المنسوجات فى اطار الاتفاقية الدولية للالياف .
- انتشار استخدام القيود غير الجمركية وفى مقدمتها مايلى :-
  - تباين المواصفات الفنية والتقنية لكل دولة على حدة .
  - اختلاف النظم والقواعد والاجراءات الخاصة بحماية البيئة .
  - اختلاف النظم والمعايير الصحية لكل دولة على حدة .
  - اختلاف النظم والاجراءات الخاصة بمراقبة جودة السلع .
  - اختلاف النظم والاجراءات الخاصة بالمعاملة الضريبية ، وعلى وجه خاص تلك المتعلقة بضريبة القيمة المضافة .
  - تباين النظم والقواعد الخاصة بالمشتريات العامة "مشتريات الجامعات والموءسسات العامة).

٤٠٣. مجموعة العقبات الخارجية :

يقصد بمجموعة العقبات الخارجية تلك العقبات التى فرضتها مرحلة الوهن و الضعف الاقتصادى العالمي خلال عقدى الأزمات و الاضطرابات الاقتصادية "عقدى السبعينات و الثمانينات "،و في مقدمة هذه العقبات النقاط التالية :

- انهيار النظام النقدى العالمى فى ١٥ اغسطس عام ١٩٧١وما اعقبه ذلك من حالة الفوضى النقدية و عدم استقرار اسعار الصرف العالمية .
- أزمة الغذاء العالمية .
- التضخم الركودى وتدهور معدلات النمو الاقتصادى بالدول الصناعية المتقدمة .

- أزمة الطاقة العالمية و ما صاحبها من مشكلة تدوير الفوائض البترودولارية .
- أزمة التنمية العالمية و تحولها الى أزمة للمديونية العالمية فى الثمانينيات .
- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الأوربية فى مواجهة المنافسة اليابانية ،وعلى وجه خاص فى سلع السيارات و منتجات الثورة الصناعية الثالثة .
- الحروب التجارية التى نشبت و احتدت بين الجماعة فى ناحية و اليابان و الولايات المتحدة الامريكية فى ناحية أخرى .
- القيود التجارية الداخلية و الخارجية التى صاحبت التوسع الافقى للجماعة الأوربية ،و على وجه خاص فى توسعها نحو الجنوب و ما صاحبها من حصول الأعضاء الجدد على استثناءات حمائية داخلية فى مجال تطبيق سياسات تحرير انتقالات السلع ورؤوس الأموال و العمالة بين دول الجماعة .

٤. ظهور مشروع السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢ :

كانت الجماعة الأوربية تأمل فى القضاء على مجموعة العقبات الداخلية و الخارجية التى اعاقت اتمام مراحل السوق الأوربية المشتركة فى مطلع السبعينيات على النحو الذى قضت به معاهدة روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ ،و ذلك من خلال منهاج شامل للتكامل الاقتصادى و السياسى فى نهاية السبعينيات ينتهى باعلان الوحدة الاقتصادية و المالية الأوربية . غير أن هذا التصور الشامل للتكامل الاقتصادى الأوربى قد تعثر كثيرا مما دفع اللجنة التنفيذية للجماعة - بصفتها الجهاز التنفيذى المسئول - الى ضرورة اعداد برنامج أو خطة شاملة لتحقيق المراحل المتبقية من السوق المشتركة ،وهذا هو جوهر مشروع أوروبا الموحدة ١٩٩٢ (٤)

و اجمالا لا يمكن القول أن برنامج ١٩٩٢ The 1992 Program يهدف الى تخطى كل الصعوبات التى واجهتها الجماعة منذ قيامها فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ ،و هى الصعوبات التى ازدادت حدة فى حقبة السبعينيات و حتى منتصف الثمانينيات . و يرى البرنامج - أو المشروع أو الخطة - أن الهدف يتحقق من خلال خلق سوق سوداء داخلى ضخم بلا حدود A large Internal Market Without Frontiers ، وتؤدى هذه العملية التكاملية فى التحليل الأخير الى احداث تغييرات جذرية فى المحيط الاقتصادى و الاجتماعى الأوربى ،فضلا عن تأثيراته المعروفة على سلوك قطاع الأعمال و صافى السياسات فى كل من الدول الأعضاء و سلطات بروكسل الأوربية . و فى هذا الخصوص فانه يمكن القول بوجود أربعة قوى رئيسية ساهمت فى تحريك الاتجاه نحو هدف اكتمال السوق الأوربية الموحدة The Completion Of The Single European Market

* الأداء غير المرضى للاستثمارات الخاصة الأوربية و النمو الاقتصادى البطىء Sluggish Economic Growth للاقتصاديات القومية الأوربية فى النصف الأول من حقبة الثمانينيات .
* الاختناقات التى تواجهها الصناعة الأوربية كرد فعل لظاهرة تقييد أسواق الدول الأعضاء فى الجماعة الاقتصادية الأوربية .
* ضرورة مواجهة التحديات التكنولوجية و المنافسة الحادة التى تفرضها ظاهرة التقدم الاقتصادى و التكنولوجى السريع داخل الاقتصاد الأمريكى ،و الاقتصاد اليابانى ،واقتصاديات الدول الآسيوية حديثة العهد بالتصنيع The Newly-Industriaalized Asian Countries.
* البحث عن آليات و دوافع جديدة لتحريك عملية التكامل الاقتصادى و النقدى الأوربى كمرحلة أعلى من مراحل التكامل الاقتصادى .
* و ينظر مشروع السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢ إلى أن الظروف الاقتصادية و السياسية التى تعيشها الجماعة الاقتصادية الأوربية ابتداء من عام ١٩٨٥ أصبحت مهيأة و مواتية عما كانت عليه فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٤ .

و ترجع هذه النزعة التفاؤلية التى صاحبت ميلاد مشروع ١٩٩٢ الى مجموعة العوامل التالية (٥)

* * أكملت الجماعة الاقتصادية الأوربية فى عام ١٩٨٥ جولتها الثالثة من التوسع نحو الجنوب بانضمام كل من اسبانيا و البرتغال ، و اختارت التصدى لبعض التحديات الكبرى من خلال السير على طريق الاصلاح التدريجى للسياسة الزراعية The Gradual Reform Of The Agricultural Policy ، ومضاعفة روؤس أموال الصناديق الهيكلية المستخدمة فى تنمية الأقاليم الاقتصادية الأقل تقدما فى الدول الأعضاء .

* * توصل الجماعة الأوربية إلى منهج جديد للتجانس أو التوحيد الفنى A new Approach Of Technical Harmonization . و يرتكز هذا المنهج الجديد على قاعدة الاعتراف المتبادل للمستويات و القواعد و الاجراءات Mutual Recognition Of Standards,Rules And Procedures ، و يحل فى الوقت نفسه محل المحاولات البطيئة غير الناضجة لتوحيد التشريعات Legal Harmonization الخاصة بالدول الأعضاء على أساس أوربى موحد .

* * توصل الجماعة الأوربية لمنهاج أفضل لنظام صنع القرار The Decision - Making System . و يتمثل هذا المنهاج الجديد فى اتباع نظام التصويت بالاغلبية The Qualified Majorty Vote الذى أدخلته الوثيقة الأوربية الموحدة The Single European Act (1987) ، وهى الوثيقة التى تمت الموافقة عليها فى فبراير ١٩٨٦ ، و دخلت حيز التنفيذ فى مطلع عام ١٩٨٧ . و يصبح بالتالى نظام ترجيح الأصوات كالآتى : ٥ أصوات بلجيكا ، ٣ أصوات للدانمارك ، ١٠ أصوات لألمانيا ، ٥ أصوات لليونان ، ٨ أصوات لأسبانيا ، ١٠ أصوات لفرنسا ، ٣ أصوات لأيرلندا ، ١٠ أصوات لايطاليا ، ٢ صوت للكسمبورج ، ٥ أصوات لهولندا ، ٥ أصوات للبرتغال ، ١٠ أصوات للمملكة المتحدة . أما القرارات فتتخذ كالتالى : ٥٤ صوتا بالنسبة للقرارات التى تتخذها الجماعة وفقا لمقترحات اللجنة التنفيذية الأوربية ، ٥٤ صوتا تعبر عن اتفاق ثمانية دول على الأقل بالنسبة إلى القرارات الأخرى .

* * استطاعت الدول الأعضاء فى الجماعة الاقتصادية الأوربية - بعد تحملها لكثير من الآلام - احداث تقدم ملحوظ على طريق توجيه سياساتها الماكرو - اقتصادية الوطنية . فلقد أمكن من خلال هذه السياسات السيطرة على معدلات التضخم ،و الأجور و معدلات نمو عرض النقود ،وصعوبات عجز الموازنة العامة ، و مشاكل موازين المدفوعات ،و الهبوط بها بالتالى الى أقل من المستويات التى عرفتها هذه المتغيرات الاقتصادية فى السبعينيات. بل أصبح مقبولا لعملية صنع السياسات الاقتصادية الأوربية الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية التالية :

× تحقيق مستوى عال للكفاءة الاقتصادية Higher Econamic Efficiency من خلال توسيع نطاق السوق .

× تحسين ظروف العرض Improved Supply Conditions .

× التعديل الهيكلى Structural Adiustment .

* * تعيش الجماعة الأوربية فى الوقت الراهن مرحلة الانتعاش الاقتصادى الذاتى نتيجة لتحقيق قدر كبير من التقدم فى مجال الاستثمار، و الاختراعات و التجديدات و التكنولوجيا التطبيقية ،و هى المجالات التى ولدتها الثورة الصناعية الثالثة (ثورة تكنولوجيا المعلومات) . ففى خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٠ ارتفع الاستثمار الحقيقى فى التجهيزات Real Investment In Equipment أكثر من ٥٠٪ داخل الجماعة الأوربية ،كما أرتفع الناتج القومى الاجمالى الحقيقى Real G D P بأكثر من ٣٪ سنويامنذ عام ١٩٨٧ وحتى الآن و ذلك بالمقارنة بحوالى ٢٪ خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٦ .

٥ - مكونات مشروع السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢ :

٥.١ أهداف المشروع :

يشير التحليل المتقدم الى أن الجماعة الأوربية لم تتمكن حتى منتصف الثمانينيات من تحقيق مرحلة السوق المشتركة على النحو الذى رسمته معاهدة روما التى تم التوقيع عليها فى ٢٥مارس ١٩٥٧ . فلم تكتمل الوحدة الجمركية بين دول المجموعة على النحو السابق بيانه، كما لم يتم تحرير انتقالات رأس المال و العمل بين دول المجموعة.

و حينما تولى جاك ديلور - و هو وزير المالية الفرنسى السابق - رئاسة اللجنة التنفيذية الأوربية فى مطلع عام ١٩٨٥ حرك الاتجاه نحو صياغة برنامج عمل يتم بمقتضاه انشاء ساحة أو مجال اقتصادى موحد تتم فى رحابه ازالة كافة المعوقات المنظورة و غير المنظورة التى عاقت حتى هذا التاريخ اقامة مرحلة السوق المشتركة . و انطلاقا من هذا الهدف كلف جاك ديلور اللورد كوكفيلد مفوض السوق الداخلية بمهمة وضع برنامج قابل للتنفيذ يؤدى فى نهاية المطاف الى انشاء السوق الأوربية الموحدة .

و يهدف مشروع استكمال السوق الأوربية الموحدة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية(٦) :

١ - وضع خطة عمل عرفت اصطلاحا بوثيقة " الكتاب الأبيض لاستكمال السوق الموحدة " The White Paper on Completing the Internal Market الصادرة فى يونيه ١٩٨٥ عن اللجنة الأوربية و التى تم اقرارها فى سبتمبر من نفس العام . و يضم هذا الكتاب ٢٨٢ من الارشادات الأوربية يتطلب الأمر اصدارها فى شكل تشريعات أوربية لا كتمال مراحل السوق الأوربية الموحدة .

٢ - تعديل اتفاقية روما التى تم التوقيع عليها فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ بمقتضى "الوثيقة الأوربية الموحدة أو المشتركة " فى فبراير عام ١٩٨٦ " The Single European ACT " لتدخل حيز التنفيذ فى مطلع عام ١٩٨٧ و نصت هذه الوثيقة على اجراءات العمل من أجل اقامة سوق داخلية بطريقة تدريجية خلال فترة زمنية تنتهى فى تاريخ محدد هو ٣١ ديسمبر عام ١٩٩٢ .

و بمقتضى هذه الوثيقة تم توزيع الاختصاصات بين الأجهزة المشتركة للجماعات الأوربية الثلاث لصالح زيادة السلطة التشريعية للبرلمان الأوربى و احلال قاعدة الأغلبية المطلقة محل قاعدة الاجماع فى حالة وجود أعضاء جدد أو قاعدة الأغلبية المشروطةأو الموصوفة كأساس للنظام التصويتى داخل الجماعة الأوربية و النص على منهاج "التعاون السياسى الأوربى" الذى أخذت به الجماعة الأوربية منذ مطلع السبعينات دون النص عليه فى معاهدة روما المنشئة للجماعة .

٣ - عدم فرض قيود جمركية وغير جمركية جديدة فى مواجهة الدول غير الاعضاء ، بحيث تشتمل الخطة التفصيلية على ازالة مجموعة العقبات الفعلية .

٤ - عدم فرض قيود جديدة على التجارة البينية غير المتناورة داخل الجماعة سواء تعلق الامر بالاجهزة الحمركية ، أو شركات التأمين او السياحة او المواصلات الجوية والبرية والبحرية .

٥ - استبدال النظم القانونية القومية الاثنى عشر المنظمة للادارة فى مجالات البنوك والتأمين والمواصلات والمواصفات والمقاييس والهجرة بنظام قانونى موحد تتم المساءلة عنه أمام محكمة العدل الاوربية .

٦ - تحويل الحدود الدولية الاثنى عشر التى تفصل بين السكان والخدمات والسلع ورؤس الاموال بحدود دولية موحدة للاثنى عشرة دولة الاعضاء فى الجماعة الاوربية .

٧ - التوصل إلى موقف موحد فى جولة الجات باورجواى التى من المقرر لها ان تنتهى فى نهاية ١٩٩٠ لاتخاذ موقف موحد حول السياسة الزراعية المشتركة التى تتعرض لضغوط امريكية حادة من ناحية ، وكذلك موقف موحد بالنسبة لقضايا تحرير التجارة الدولية فى الخدمات طبقا لشرط الدولة الاكثر رعاية من ناحية اخرى .

٨ - الاتفاق على شكل التوسع الافقى للجماعة فى المستقبل فى ضوء طلبات العضوية التى تقدمت بها كل من النمسا باعتبارها احدى الدول الاعضاء فى EFTA - REST ، وكذلك طلب العضوية الذى تقدمت به تركيا للمعاملة أسوة بما تم اتباعه فى حالة اليونان (٧) فلقد تقدمت بالفعل كل من السويد و النمسا بطلبات انضمام إلى الجماعة .

يضاف إلى ذلك اتجاه بعض دول أوربا الشرقية مثل بولندا و المجر و تشيكوسلوفاكيا للإنضمام الى الجماعة بعد الاصلاحات الاقتصادية الجذرية التى تبنتها استنادا إلى آليات قوى السوق و تخليها فى الوقت نفسه عن النظم الشيوعية الشمولية التى عرفتها منذ الحرب العالمية الثانية . يضاف الى ذلك تفجر قضية الوحدة الألمانية فى أكتوبر عام ١٩٩٠ . و أمام هذه التطورات و رغبة فى استكمال مراحل السوق الموحدة أوقفت الجماعة العضوية الجديدة حتى عام ١٩٩٣ .

و فى حقيقة الأمر فان مشروع أوربا الموحدة كما تظهره المرتكزات السابقة يمكن توصيفه على أنه احدى مراحل التكامل الاقتصادى الرأسى التى تضمنتها معاهدة روما ،ولكنها لم تتحقق لظهور العديد من المعوقات الداخلية والخارجية التى حالت دون اكتمال مراحل السوق المشتركة. وهو بهذا التوصيف لايعد شيئا جديدا فى مجال الاهداف المبتغاة ،فماهو الا محاولة للوصول لمرحلة التكامل الاقتصادى السالب السابق تحديدها فى صدر هذه الدراسة . من هنا يمكن القول أن الجديد فى هذا المشروع ليس فى الهدف فى حد ذاته ،وانما فى ذلك الجهد الجماعى البارز والمنهج الجديد الذى تطرحه بنود المشروع ووثائقه الرئيسية ،او من حيث الاتفاق الجماعى على التنفيذ فى توقيتات زمنية محددة ،وعلى امتداد مراحل مدروسة تلائم جميع الاطراف .

وفى تفصيلات المشروع ذاته ،فان اوربا الموحدة ١٩٩٢ تسعى الى التحرير الكامل للسلع والخدمات ورؤوس الاموال والعمالة من خلال ازالة مجموعة العقبات والقيود واعداد الجدول الزمنى والتشريعات التى تظهرها البنود التالية :

٢٠٥.ازالة العقبات المادية :

تنقسم العقبات المادية المطلوب ازالتها الى ما يلى :

(١) إلغاء اجراءات الرقابة الجمركية على الحدود وبصفة خاصة ازالة القيود التالية :

- الرسوم التعويضية المرتبطة بسياسة دعم المنتجات الزراعية.
- حصص الانتاج لمنتجات الحلب والالبان .

- القيود الكمية فى قطاع الخدمات .
- حصص كل دولة أوربية من المنسوجات فى اطار الاتفاقية الدولية للألياف علما بان الالغاء هنا لايتعلق بفرض حصة على واردات المجموعة الاوربية ككل من المنسوجات حيث تتعلق هذه المسألة باتفاقية دولية،وانما لن تكون هناك قيود او حصص توزيع لكل دولة من الدول الأوربية فى اطار حصة المجموعة الاوربية ككل .

(٢) ازالة الاجراءات الادارية على الحدود ،وهى مجموعة الاجراءات التالية :

- تحصيل ضريبة القيمة المضافة .
- تحديد الرسوم التعويضية المرتبطة بالسياسة الزراعية المشتركة .
- اجراءات الرقابة الصحية .
- فحص تصريح النقل البرى ومطابقة الشاحنات للمواصفات الوطنية .
- مراجعة الحصص .
- اخذ عينات احصائية .

ويترتب على مجموعة الاجراءات الادارية على الحدود السالفة الذكر نفقات كبيرة ممثلة فى مرتبات الموظفين والمصاريف الادارية ، و هى مسألة تؤثر كثيرا على القدرة التنافسية لمنتجات الدول الاعضاء. فلقد قدرت شركة فيليبس - على سبيل المثال - انشاحناتها تمضى ٣٠ ٪ تقريبا من الوقت المخصص للنقل امام مكاتب الجمارك على الحدود، كما كشفت احصائية المانية ان تكلفة عبور الحدود تصل فى بعض الأحيان إلى ٣ر١ ٪ من تكلفة انتاج السلعة .

٣٠٥ ازالة العقبات الفنية :

يقصد بمجموعة العقبات الفنية تلك المجموعة من العقبات غير المنظورة التى حالت دون التحرير الكامل للسلع والخدمات وانتقالات

عناصر الانتاج على النحو الذى تصورته معاهدة روما لاقامة السوق الاوربية المشتركة . ولقد افرطت الدول الاعضاء فى الجماعة الاوربية فى استخدام هذه الطائفة من القيود خلال حقبة السبعينيات استجابة لاصوات مجموعات المصالح الخاصة المتضررة من تصاعد المنافسة الداخلية أو الخارجية . من هنا فان التجاء الدول الاعضاء اليها كان نتيجة لعوامل غير اقتصادية مجملها رغبة الاحزاب السياسية بالدول الاعضاء فى اجتذاب اصوات الناخبين أو الحفاظ على قواعدها الانتخابية ، ولهذا استجابت دفاعا عن مصالح هذه المجموعات الخاصة المؤثرة فى المعارك الانتخابية ، وهو الأمر الذى أعاق انطلاقة الحركة التكاملية على النحو الذى صاغته معاهدة روما .

وتأتى ظاهرة تباين المواصفات الفنية للانتاج فى مقدمة مجموعة العقبات غير المنظورة المعرقلة لحركة انسياب السلع والخدمات وعناصر الانتاج بين دول الجماعة الاوربية . فلقد خضعت الصناعات الدوائية والكهربائية والسيارات ومنتجاتها التصديرية للعديد من النظم والقواعد المتباينة فى مجال توصيف الجوانب الفنية للانتاج بالشكل الذى يعوق انتاج هذه السلع بمواصفات فنية واحدة ، وبالتالى حرمانها من الانتاج طبقا لاعتبارات اقتصاديات الحجم . وهذه الظاهرة الاخيرة تساعد كثيرا فى تخفيض نفقات الانتاج فى مجموعة سلع دورة المنتج " وهى السلع الكثيفة تكنولوجيا " ـ وبالتالى ارتفاع قدرتها التنافسية . ومن بين العوامل التى دفعت الدول الاعضاء إلى المبالغة فى فرض نظم متباينة للمواصفات الفنية هى وجود الاستثمارات اليابانية بشكل كبير فى هذه القطاعات ، وعلى وجه خاص فى كل من المملكة المتحدة واسبانيا . وتعتبر اليابان متفوقة فى مجال انتاج

السيارات والادوات الكهربائية والأدوية ،وهو مايضر بالصناعات النظيرة في عدد من الدول الاعضاء ،الأمر الذى دفعها الى فرض الكثير من القيود الحمائية فى مجال المواصفات الفنية للانتاج لحماية هذه الصناعات .

ويعتبر تباين المواصفات الفنية للانتاج - طبقا لتقديرات اللجنة الاوربية - من قبيل العقبات الكئود فى وجه حركات تحرير انتقالات السلع والخدمات وعناصر الانتاج ،وبالتالى يجب ازالتها كخطوة نحو بلوغ هدف اكتمال السوق الاوربية الموحدة . وفى هذا الخصوص فلقد تم الاتفاق على القواعد التالية :

١ - تحديد المواصفات الاساسية بمعرفة اللجنة الاوربية والمتعلقة بالنواحى الصحية أو الأمنية أو حماية المستهلك.

٢ - تطبيق " مبدأ الاعتراف المتبادل " ابتداء من يناير ١٩٩٣ فى مجال توحيد المواصفات الفنية المتبقية نظرا لصعوبة حصر وتوحيد هذه العقبات لكثرتها وتباينها بين الدول الاعضاء . ويقضى مبدأ الاعتراف المتبادل بقيام كل دولة اوربية عضو فى الجماعة بالسماح بدخول المنتجات القادمة اليها من دول اخرى اذا كانت هذه المنتجات مطابقة للمواصفات التى تفرضها هذه الدول الاخرى ،والاتعرضت للمساءلة امام محكمة العدل الاوربية .

وبجانب مجموعة العقبات المتعلقة بتباين المواصفات الفنية للانتاج والتى من المقرر ازالتها ،توجد مجموعة اخرى متعلقة بتباين النظم والقواعد المتعلقة بحماية البيئة ومنعها من التلوث .

ولقد استخدمت هذه العقبات كسلاح فى مواجهة المنافسة القادمة من منتجات دول أعضاء آخرين ،أو دول غير أعضاء فى الجماعة . ولقد

ترتب عليها فى كثير من الاحيان فرض نسيج متكامل من العقبات لمنع دخول منتجات معينة تعتقد الدولة أنها ضارة بالبيئة وموءدية إلى ارتفاع معدلات تلوثها ،هذا فى الوقت الذى يعتبر السبب الاساسى من وجودها هو حماية جانب من صناعاتها التى تتعرض للمنافسة من داخل الجماعة او خارجها .

ولقد تم الاتفاق بين دول الجماعة الاوربية على قيام اللجنة الاوربية بتوحيد هذه النظم والقواعد المرتبطة بالبيئة بالشكل الذى يسهل تدفق حركات السلع والخدمات وعناصر الانتاج بين هذه الدول . وبالفعل قد تم توحيد الكثير من هذه القواعد وخاصة فى مجال الطيران المدنى ،وهو قطاع تتمتع فيه الجماعة الاوربية بتفوق كبير بالمقارنة بما هو عليه الحال فى كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان . ومن المحتمل ان يوءثر هذا الاجراء كثيرا على حركة دخول طائرات كثير من شركات الطيران بالدول غير الاعضاء فى الجماعة بسبب هذه الميزة التنافسية التى يتمتع بها قطاع صناعات الطائرات فى الجماعة الاوربية ،وذلك لأن توحيد المواصفات سوف يتم على اساس المستوى الذى وصلت اليه هذه الصناعة فى دول الجماعة الاوربية .

٤.٥. ازالة العقبات المتعلقة بالنظم الضريبية والمشتريات العامة:

تواجه حركة انتقالات السلع والخدمات وعناصر الانتاج مجموعة ثالثة من العقبات منبثقة عن تباين النظم الضريبية وعلى وجه خاص تلك المتعلقة بالكيفية التى تفرض بها ضريبة القيمة المضافة ـ ونظم المشتريات العامة داخل الدول الاعضاء .

وتذهب تلك العقبات المتعلقة بالنظم الضريبية إلى وجود فوارق

ظاهرة ومتباعدة فى معدلات فرض ضريبة القيمة المضافة التى تفرض فى نفس الوقت اتباع العديد من اجراءات الرقابة على الحدود بين الدول الاعضاء . ففى هذه الحالة الأخيرة لايمكن الغاء القيود المفروضة على الحدود دون التوصل الى تنسيق بين الدول الاعضاء حول الكيفية التى يتم بها فرض نسب الضريبة على القيمة المضافة بهذه الدول .

أما القيود المنبثقة عن تباين نظم المشتريات العامة فى الدول الاعضاء فتتعلق بتباين نظم المشتريات الحكومية والمشتريات العامة التى تتم فى الجزء الاعظم منها من خلال طرح المناقصات وابرام العقود ،فى حين يتم الجزء الأقل منها من خلال شكل النفقات الجارية مثل ايجارات تأمين كهرباء التدفئة . وتشير التقديرات الاحصائية الى ان المشتريات العامة التى تتم عن طريق المناقصات والعقود تمثل نسبة تتراوح مابين ٦ر٨ ٪ ، ٩ر٨٠ ٪ فى المتوسط من الناتج المحلى الاجمالى لدول المجموعة ،وهى نسبة بلاشك عالية".

وتهدف الاجراءات التى تضمنتها وثيقة الكتاب الابيض الصادرة فى يونيه ١٩٨٥ تحقيق مايلى فى مجال النظم الضريبية والمشتريات العامة :

١ - توحيد نسبة الضريبة على القيمة المضافة فى الدول الاعضاء بالجماعة الاوربية ،والحد من الفوارق المختلفة بين معدلاتها كخطوة لازمة وضرورية نحو ازالة الاجراءات الادارية على الحدود بين الدول الاعضاء .

٢ - القضاء على المعاملة التمييزية فى مجال المشتريات العامة واتاحة الفرصة للشركات فى كافة الدول الاعضاء للمشاركة فى هذه المناقصات على قدم المساواة مع الشركات الوطنية .

٥٠٥. وضع جدول زمنى محدد لتنفيذ برنامج السوق الأوربية الموحدة :

تتضمن وثيقة الكتاب الأبيض بالاضافة الى ما تقدم وضع برنامج زمنى محدد يتم من خلاله ازالة كافة العقبات المنظورة و غير المنظورة السابق بيانها بالشكل الذى يحقق الانسياب الكامل لانتقال السلع و عناصر الانتاج . و فى اطار هذا البرنامج الزمنى يوجد تحديد كامل و واضح المعالم للكيفية الزمنية التى يتم بها استكمال مراحل السوق الموحدة .

و تستغرق الفترة الزمنية المحددة لاستكمال اجراءات السوق الموحدة المدة من مارس ١٩٨٥ و تنتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . و طبقا للخطة الأصلية التى تضمنتها وثيقة الكتاب الأبيض ،فان هذا البرنامج ينقسم زمنيا لمرحلتين : تتعلق المرحلة الأولى باعداد المقترحات و العروض التشريعية على مستوى الجماعة التى يتطلب اصدارها خلال الفترة من مارس ١٩٨٥- ديسمبر ١٩٨٩ . أما المرحلة الثانية فتلزم الدول الأعضاء بتنفيذ و اصدار باقى التشريعات اللازمة لاستكمال مراحل تحقيق برنامج أوربا الموحدة (يناير ١٩٩٠-ديسمبر ١٩٩٢) .

و لقد حدث تقدم كبير على طريق اعادة بناء و تنظيم السوق الداخلى منذ صدور الكتاب الأبيض فى عام ١٩٨٥ . و يتضح ذلك بالنظر الى الجدول رقم (١) الذى يظهر لنا الموقف حتى مارس ١٩٩٠ حيث أعلنت اللجنة التنفيذية الأوربية عن جميع الارشادات - أى المقترحات - Directives..... الخاصة باستكمال مراحل بناء توحيدالسوق الأوربية ،و لقد عرضت جميعا على المجلس الأوربى الذى أقر منها ١٥١ ارشادا جديدا ،و لم يعد يتبقى منها حتى هذا التاريخ - مارس ١٩٩٠ - سوى ١٣١ ارشادا معروضة على المجلس الأوربى لمناقشتها و اقرارها باعتباره السلطة التشريعية فى الجماعة الأوربية . معنى ذلك أن سلطات بروكسل The Brussels Authorities تمكنت من الموافقة على ٦٠ ٪ من الارشادات المطلوبة لتصبح بعد ذلك تشريعات أوربية . و يقع غالبية التقدم الذى تحقق فى المجالات التالية (٨)

* دائرة ازالة القيود الفنية .... Technical Trade Barriers .
* تنفيذ المنهج الجديد للمستويات الصناعية . New APProach To Industrial Standards .
* ازالة القيود الرقابية على أسواق المال و الصرف الأجنبى فى يوليو ١٩٩٠ .
* تحرير تجارة الخدمات .

جدول رقم (١)

التقدم الذى تحقق فى تنفيذ برنامج استكمال السوق الأوربية الموحدة : عدد و موقف ارشادات اللجنة الأوربيةفى مارس ١٩٩٠

مسلسل	مجالات تطبيق برنامج السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢	الارشادات التى تمت الموافقة عليها	الارشادات المقترحة ولم تتم الموافقة عليها	الاجمالى
١	العقبات الفنية و التجانس .	٦١	١٧	٧٨
٢	القيود البيطرية والنباتية .	٣٧	٤٦	٨٣
٣	القيود على أسواق الخدمات المالية واسواق رأس المال .	١٥	١١	٢٦
٤	حرية انتقال الأفراد .	١١	١٠	٢١
٥	الرقابة على السلع .	٧	٣	١٠
٦	النقل .	٦	٥	١١
٧	الضريبة غير المباشرة .	٤	١٨	٢٢
٨	المشتريات العامة .	٣	٣	٦
٩	الاتصالات .	٣	٢	٥
١٠	الملاءمة الفكرية .	٢	٦	٨
١١	قانون الشركات .	٢	١٠	١٢
	المجموع	١٥١	١٣١	٢٨٢

Source ; E C - Commission, 5 the Progrrss Report, Brussells , March 1990 .

و فـــى تقـريرهـا الخـامس عـن مدى التقدم فى مجـال تنفيذ برنـامج السـوق الأوربية المـوحـدة الصـادر فـى مارس ١٩٩٠ ،عبرت اللجـنة التنفيذية الأوربيـة عن قلقهـا و مخـاوفها مـن حالات التأخير فى احـراز تقدم فـى المجـالات الآتيـة :

* تحـرير انتقـال الأفراد بيـن دول الجمـاعة .
* توحـيد نظـام الضـريبة غير المباشـرة .
* ازالـة القـيود الحـديدية .
* التقدم البطـىء فى مجال ترجمة الارشادات الصادرة عنها الى تشريعـات و قـوانين أوربية تحـل محـل التشريعات و القوانين الوطنية .

و لازال السـؤال التالـى يطـرح نفسـه : هـل يمكن استكمال خطوات السوق الأوربية المـوحـدة فى ١٩٩٢/١٢/٣١ ؟ . يمكـن القـول بصفة عـامـة أن الحكـومات الأوربية تشعـر بالفخـر و الاعتزاز مـن تبـنيها هـذا البرنامج ، الأمـر الذى يعـطى الأمـل فـى امكـانية تنفيذ هـذا البرنامج فى مـوعـده . يضـاف الى ذلك أن قطاع الأعمـال الأوربـى دخل بثقـل كبير فى مجـال اعداد الاستراتيجيـات الجديدة فـى حقـول البحـوث و التطوير (R & D) ،و التسويق ،و الانتـاج . بـل الأهـم مـن ذلك أن المنافسين فـى الدول الأخرى غير الأعضـاء أخذوا البرنامـج الأوربى لاقـامة السـوق المـوحـدة مأخـذا جـديا ،و أعـدوا العـدة لمواجهتهـه.

غـير انه بعـد أن قطعـت سلطـات بروكسـل الأوربية مـرحلة جادة على طريق استكمـال السوق الأوربية الموحـدة ١٩٩٢ ، شهـد عـام ١٩٩١ الكثير من المشاكل و الصعـوبات فـى المجالات التـالية :

* مجـال توحيد النظم الضريبية و الظروف الاحتماعية (البعد الاجتماعـى Social Dimension) فى السـوق الأوربية الداخليـة .
* الآراء المتعارضة و المواقف المتباينة للدول الأعضـاء فى مجال تحقيق تقدم مـوازى لبرنامج السوق الأوربية الموحـدة ١٩٩٢ فى مجـالات التكـامـل الاقتصـادى و النقدى . وان كان قد تـم الاتفاق على منهاج التكـامـل الاقتصادى و النقدى فى قمـة ماستريخت فى ديسمبر ١٩٩١ لتكون لأوربـا عمـلة مـوحـدة بنهـاية عـام ١٩٩٨ .

* القضايا المعلقة و المرتبطة بتخفيض درجة الحماية الخارجية فى مواجهة External Protectionism التى تفرضها الجماعة الأوربية فى مواجهة الدول غير الأعضاء ،و كذلك القضايا المرتبطة بآليات السياسة الزراعية المشتركة و كيفية العمل على تطويرها و تخفيض درجة الحماية المرتبطة بها .

هذه القضايا تبث الأخطار و تزيد المخاوف حول امكانية تحقيق مشروع السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢ فى تصوراتها الأولى التى عرفتها وثيقة الكتاب الأبيض الصادرة عام ١٩٨٥ .

٦٠٥. تعديل اتفاقية روما :

لم يقف الأمر في مجال استكمال برنلمج السوق الأوربية المحدة ١٩٩٢ عند مجرد اعداد الارشادات و اصدار التشريعات الأوربية ،بل تجاوز الأمر ذلك كثيرا إلى مرحلة تعديل اتفاقية روما حيث صدرت الوثيقة الأوربية الموحدة - و المعروفة ايضا بقانون أوربا الموحدة في ١٩٨٦ ..... The Single European ACT ليعيد التأكد على الأهداف و الاجراءات الخاصة بمشروع السوق الموحدة و ضرورة تحقيقه خلال التاريخ المحدد له وهو ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ .

و لقد عرضت هذه الوثيقة للتوقيع في كل من لوكسمبورج في ١٧ /١٩٨٦/٢ ولاهاى في ١٩٨٦/٢/٢٧ ،وتم التصديق عليها من قبل كافة الدول الأعضاء لتسرى في ١٩٨٧/١/١ .

و بمقتضى هذه الوثيقة الأوربية الموحدة تم اجراء تعديلات فعلية في اتفاقية روما المؤسسة للجماعة الأوربية على النحو التالي :

١ - الاخذ بقاعدة الأغلبية المطلقة عند التصويت داخل المجلس المجلس الأوربى ليحل محل قاعدة الاجماع الذى اخذت به الجماعة في حالات محددة مثل مسائل الفصل في طلبات العضوية الجديدة، ويحل ايضا محل قاعدة الأغلبية الموصوفة أو المشروطة التي كانت اساسا للتصويت في المجلس الاوربى في الغالب من الأحيان . فالمادة ١١٨ - فقره أ- من معاهدة روما حددت المسائل التي تلجأ فيها الجماعة إلى نظام الاجماع ونظام الأغلبية الموصوفة . ويقصد بالاغلبية الموصوفة تلك الأغلبية القائمة على ترجيح للاصوات بين الدول الاعضاء بحيث تمنح الدول أصواتا تتناسب مع اهمية الدولة في تنظيم الجماعة ،ويراعى في ذلك امرين : الامر الأول ويقوم على اعطاء الدول الكبرى مسئولية خاصة في اتخاذ القرار ،أما الامر الثاني فيمنح الدول الصغرى مجتمعة عددا من الاصوات لمنع الدول الكبرى من الانفراد في اتخاذ القرارات.

وقد اقرت الوثيقة الاوربية الموحدة قاعدة الاغلبية المطلقة التى من المنتظر ان تضفى طابع المرونة على عملية صنع القرار داخل الجماعة ،وهو مايساعد كثيرا فى احداث تقدم كبير فى اتخاذ الجماعة لخطوات اكثر قوة على طريق الوحدة الاقتصادية و النقدية خلال حقبة التسعينيات . ذلك انه ينسب الى قاعدة الاجماع التى اخذت بها الجماعة فى اعقاب اتفاق لوكسمبورج فى ١٩٦٦/١/٢٩ بعدم اتخاذ اى قرار مس مباشرة بمصالح احدى الدول الاعضاء دون تراضى الجميع . ولقد لجأت الجماعة الى قاعدة التراضى فى منتصف الستينيات كأسلوب من اساليب البحث عن التنفيذ الفعلى للقرارات التى تتخذها الجماعة . فعلى الرغم من امكانية الحصول على اغلبية فى اتخاذ القرار،الا انه يبقى فى الوقت نفسه طرف اساسى او اكثر يظل رافضا له ،لهذا فانه كان من الافضل تأجيل التصويت والبحث عن ارضاء ذلك الطرف أو الاطراف سعيا نحو ايجاد توافق عام بشأن القرار يضمن تنفيذه من قبل الجميع .

غير أن الممارسة العملية تظهر أن كثيرا من الدول الاعضاء قد تعسفت فى استخدام حقها فى المطالبة بتطبيق قاعدة التراضى فى اتخاذ القرارات ،وهو ماحال دون تطبيق قاعدة الاغلبية فى اتخاذ القرارات فى المسائل التى تعتبرها مرتبطة بمصالح حيوية . وفى بيان للجنة الاوربية بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٦ عن آليات عمل الجماعة اكدت اللجنة على أن معاهدة روما قضت باستخدام قاعدة الاغلبية عند التصويت على اتخاذ القرارات داخل المجلس الأوربى . وفى ضوء هذه الانتقادات اعادت الوثيقة الاوربية الموحدة العمل بنظام الاغلبية المطلقة ابتداء من يناير ١٩٨٧ بحيث اصبح اجراء التراضى ممارسة غير مرغوب فيها ، انه لم يعد فى الوقت نفسه ممكنا لاى دولة عضو التمسك بمصالح هامة للامعان فى البحث عن التراضى ومنع الاغلبية من اتخاذ القرارات .

٢ - اعادة توزيع الصلاحيات بين هيئات الجماعة الاوربية من خلال اعطاء البرلمان الاوربى صلاحيات اوسع فى العملية التشريعية الاوربية . وهنا تجدر الاشارة الى انه سوف يصبح من حق البرلمان الاوربى استخدام حق الفيتو على الاتفاقيات الدولية التى تعقدها الجماعة الاوربية .

وفى هذا الخصوص تأمل كل من اليابان والولايات المتحدة من الضغط على البرلمان الاوربى لضمان التشاور معهما قبل اتخاذ اى اجراءات داخل السوق يكون لها انعكاسات على الدول غير الاعضاء .وتأتى عملية اعادة توزيع هذه الاختصاصات التشريعية بين المجلس الاوربى والبرلمان الاوربى فى اطار اقرار مبدأ " الاجراءات الجديدة للتعاون " NEW COOPERATION PROCEDURE ..

فطبقا لهذا المبدأ فان التشاور المباشر وكذلك الاتصال الوثيق بين كل من اللجنة الاوربية والمجلس الاوربى من ناحية ،واللجنة الاوربية والبرلمان الاوربى من ناحية اخرى خلال المرحلتين الاولى والثانية من مراحل طرح ومناقشة مقترحات اللجنة (وهى مرحلة المبادرة التى تقوم بها اللجنة ،ومرحلة التبنى من قبل المجلس الاوربى) يعتبر الزاما لجميع اطراف صنع القرار الاوربى . ويعتبر ذلك تقدما ملموسا على الوضع السابق على صدور الوثيقة حيث كان الالتزام الوحيد يقع على كاهل المجلس الاوربى دون اللجنة الاوربية ،وذلك من خلال قيام المجلس الاوربى باستطلاع رأى البرلمان الاوربى قبل صدور التشريع دون الالتزام باخذ هذا الرأى فى الحسبان . اما الوضع الجديد الذى دخل حيز التنفيذ بمقتضى الوثيقة الاوربية الموحدة اعتبارا من يناير ١٩٨٧ هو التزام اللجنة الاوربية ايضا

باستطلاع راى البرلمان الاوربى قبل عرض مقترحها على المجلس الأوربى. ويعتبر هذا الوضع تطورا كبيرا لان اللجنة الاوربية مجبرة على مراعاة وجهة نظر البرلمان لما لهذا الاخير من سلطة سحب الثقة من هيئة اللجنة الاوربية فى مجموعها أو بعضا من اعضائها ،وهى سلطة تعد خطيرة من هذه الناحية حيث تعطى البرلمان سلطانا مباشرا فى الوقت الراهن فى عملية صنع القرار .

٣ - النص على اهمية وضرورة الأخذ باسلوب "التعاون السياسى للجماعة" عن طريق محاولة اتخاذ الجماعة لمواقف سياسية موحدة من القضايا السياسية الدولية . ولقد لجأت الجماعة الاوربية الى هذا المنهاج فى طليعة السبعينيات كما حدث فى تقرير اللكسمبورج بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٧ وبيان القمة الاوربية فى كوبنهاجن بتاريخ ١٩٧٣/٧/٢٣ الخاص بمنطقة الشرق الاوسط . ومنذ هذا التاريخ والجماعة تحاول تنسيق مواقفها من عدد من القضايا الدولية مثلما حدث بالنسبة لموقفها من الغزو السوفيتى لافغانستان ،وحرب الخليج بين العراق وايران ،والعقوبات التى فرضتها على ايران لموقفها من انهاء الحرب وقضية الرهائن ورغم ان الولايات المتحدة الامريكية سعت دائما الى اجهاض اى محاولة اوربية لتوحيد مواقفها فى شئون السياسة الدولية الا ان الواقع العملى اسفر عن رغبة كبيرة من جانب غالبية الدول الاعضاء باستثناء المملكة المتحدة - فى اقامة قدر من التعاون السياسى الاوربى حيال القضايا الدولية .

غير ان منهاج "التعاون السياسى الاوربى " يعتبر امرا غير واردا فى اتفاقية روما المنشئة للجماعة الاوربية فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ وانه تمخض عن رغبة الدول الاعضاء وعلى وجه خاص فرنسا والمانيا

و هي رغبة اكتسبت مشروعية من خلال الممارسات الفعلية ،و هي ممارسات لاتجد لها نصا قانونيا في هذه المعاهدة . فالأصل في معاهدة روما هو بلوغ مرحلة الوحدة الاقتصادية و النقدية مع طرح قضية الوحدة السياسية جانبا الى أن تتهيأ الظروف المواتية لقيامها. غير أنه بمقتضى الوثيقة الاوربية الموحدة التي تم اقرارها عام ١٩٨٥و دخلت حيز التنفيذ ابتداء من يناير ١٩٨٧ اقرت مبدأ"التعاون السياسي الأوربي "بين الدول الأعضاء في الجماعة الأوربية ،و هو تطور هام تأمل الجماعة تدعيمه ليكون نواة لمشروع الوحدة السياسية الأوربية في المستقبل و هو المشروع الذى تتزعمه كل من فرنسا و المانيا حيث اعربتا عن رغبتهما في اقامة " الولايات المتحدة الأوربية" في القمة الثنائية التقليدية التي عقدت بين الدولتين في مطلع عام ١٩٩٠ .

٦. الآثار الاقتصادية المتوقعة لمشروع السوق الأوربيةالموحدة على الاقتصاد العالمي :

١٠٦. الآثار الاقتصادية على اقتصاديات الدول الأعضاء في الجماعة الأوربية :

يهدف مشروع استكمال السوق الأوربية الموحدة في ١٩٩٢/١٢/٣١ في المقام الأول - كما رأينا من قبل - خلق ساحة أو مجال اقتصادي موحد من خلال اكتمال عناصر البناء الذى تتطلبه مرحلة السوق المشتركة على هدى من المبادئ التي وضعتها كل من نظرية التكامل الاقتصادي و معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوربية في ٢٥ مارس ١٩٥٧ .

و من الطبيعي أن يبدأ الباحث بالتساؤل عن الآثار الاقتصادية المتوقعة لهذا الكيان الاقتصادي الجديد على اقتصاديات الدول الأعضاء في الجماعة الأوربية.

و في هذا الخصوص يمكن القول بوجود عدد من النتائج المرغوب فيها و المستحبة على سير الظواهر الاقتصادية الأوربية نذكر في مقدمتها ما يلي :

* انخفاض النفقات و الأسعار .
* تحقيق وفورات الانتاج الكبير .
* ارتفاع الكفاءة الاقتصادية للوحدات الاقتصادية الأوربية .
* انخفاض الهوامش الربحية كأحد نتائج زيادة المنافسة بين الوحدات الانتاجية و الخدمية .

ولقد احتلت قضية الآثار الاقتصادية المتوقعة على اقتصاديات الدول الأعضاء في الجماعة اهتمام كل من الباحثين و مراكز البحوث و الهيئات و اللجنة التنفيذية الأوربية E C - Commission ،و في هذا الخصوص فانه يمكن ذكر المجموعتين التاليتين من الدراسات :

× المجموعة الأولى : و هي مجموعة الدراسات التي أعدت بمعرفة اللجنة التنفيذية الأوربية ،و المعروفة اصطلاحا Cecchini studies أو Report(1988). و لقد احتلت النتائج التي قدرتها هذه الدراسات صدى كبيرا بين الكتاب و الباحثين و المعاهد البحثية و اجهزة الدعاية و الاعلام لكبر النتائج التي توصلت اليها . و لقد قدرت هذه الدراسات الآثار المتوقعة للتحقيق الكامل لبرنامج السوق الموحدة ١٩٩٢ بطريقتين مختلفتين : تتعلق الطريقة الأولى بالمنهج الاقتصادى الجزئى Micro- Economic Approach ،و هي الطريقة التي تولت تقدير الآثار الديناميكية و الاستاتيكية للقطاعات و الوحدات الاقتصادية المختلفة عند التحقيق الكامل لمراحل السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢ .

و تحمل هذه الطريقة عنوان (Research On The Cost Of No-Europe 1988). أما الطريقة الثانية فتعتمد على المنهج الاقتصادى الكلى Macro - Economic Approach من خلال تقدير الآثار الاقتصادية الكلية للتحقيق الكامل لبرنامج السوق الموحدة في ١٩٩٢ على كل من النمو الاقتصادى ،و التوظف ،و المستوى العام للاسعار و الميزانيات العامة ، و موازين التجارة للدول الأعضاء . و لقد استخدمت هذه الطريقة نماذج اقتيباسية واسعة النطاق أعدها الاقتصادى ايمرسون M.EMerson عام ١٩٨٨ .

× المجموعة الثانية : وهي مجموعة الدراسات التي أعدها مكتب التخطيط المركزى الهولندى .....The Dutch Central Planning Bureau. وفي هذا الخصوص فانه يمكن التفرقة بين دراستين : الدراسة الأولى و تعرف بدراسة زالم Zalm study وهي الدراسة التي قامت بتقريرالآثار المتوفقة على استكمال برنامج ١٩٩٢ على الاقتصاد الهولندى . و لقد تم نشر هذه الدراسة في عام ١٩٨٩ . ولقد توصلت هذه الدراسة الى أن الآثار الاقتصادية الكلية لاستكمال برنامج ١٩٩٢ على هولندا تزيد عن المتوسط العام المتوقع للجماعة الأوربية في مجموعها ،كما أن القطاعات الهولندية الأكثر استفادة هي النقل ،الكيماويات ،المعادن ،المنسوجات و الملابس و الخدمات التجارية.

أما الدراسة الثانية في هذه المجموعة فهي دراسة باكهوفن..... Bakhoven study
و تحمل عنوان An Alternative Assessmemt Of The Macro-Economic Effects Of Europe 1992.

و لقد نشرت هذه الدراسة ايضا في عام ١٩٨٩ . و لقد بدأت هذه الدراسة بمناقشة التقديرات التي قدمتها..... Cecchini Studies التي نشرت في عام ١٩٨٨ ، و هي الدراسة المعروفة أيضا باصطلاح..... E C - Studies

و يلخص لنا الجدول رقم(٢) النتائج و التقديرات التي توصلت اليها Cecchini Studies أو دراسات اللجنة الأوربية E C-Studies في جانب ، و دراسات مكتب التخطيط المركزي الهولندي (الدراسة الثانية) أو دراسات باكهوفن Bakhoven Studies في جانب آخر.

جـــدول رقـــم (٢)
الآثار الماكرو - اقتصادية لاكتمال توحيد السوق الأوربية الداخـلية ١٩٩٢ (نسبة التغير المئوية)

مسلسل	المتغيرات الاقتصادية الكلية	نتائج دراسة اللجنة الأوربية (١٩٨٨)	نتائج دراسات مكتب التخطيط المركزي الهولندي (١٩٨٩)
١	الناتج القومي الاجمالي الحقيقي .	٤,٥	٢,٣
٢	الاستهلاك الخاص الحقيقي .	٣,١	٢,٦
٣	الاستثمار الخاص الحقيقي .	٧,٠	٢,٠
٤	قطاع التشييد .	٤,٧	٣,١
٥	الصادرات المنظورة وغير المنظورة . (شاملة الصادرات البينية الاوربية)	١٠,٥	٧,٦
٦	الواردات المنظورة وغير المنظورة (شاملة الواردات البينية) .	٧,٢	٧,١
٧	التـوظـف .	١,٥	٠,١٠٠
٨	انتاجية العمل .	٣,٠	٢,٤
٩	معدل الأجور .	٠,٤٠٠	٠,٨
١٠	معدل انكماش الاستهلاك الخاص .	٦,٢٠٠	١,٦٠٠
١١	الفائض الحكومي (نسبة مئوية من الدخل القومي الاجمالي GDP أو الناتج القومي الصافي G N P)	٢,٢	—
١٢	حساب المعاملات الجارية .	١.٠	٠.١

و يدلنا الجدول السابق رقم (٢) على أن تقديرات دراسات.....Cecchini أكثر تفاؤلا من التقديرات التى اعدتها دراسات.....Bakhoven . فعلى سبيل المثال يبلغ معدل النمو فى دراسة....Bakhoven نصف المعدل المقدر بمعرفة دراسات Cecchini .

غير أن هذه التقديرات التى توصلت اليها المجموعتين من الدراسات التى تم تلخيصها فى الجدول رقم (٢) تعرضت للكثير من النقد و اثارة الشكوك حول مدى مصداقيتها . و من بين هذه الانتقادات و الشكوك نذكر النقاط التالية :

* انخفاض الفوائد المنبعثة من اكتمال السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢ فى مجال الوفورات الناتجة عن اقتصاديات الحجم (الاثار الديناميكية) فى نطاق الصناعات الأوربية .
* بقاء ظاهرة التمييز السعرى عبر الأسواق الأوربية نتيجة لوجود بعض مظاهر التنظيم الاحتكارى فى الأسواق المحلية الأوربية .
* صعوبة قياس المكاسب المتحققة من زيادة الكفاءة الاقتصادية و الرشادة الاقتصادية بين المؤسسات الأوربية ،وهى المكاسب الناتجة عن انطلاق قوى المنافسة داخل الأسواق الأوربية بعد ازالة كثير من العقبات التى تحد من انسياب السلع و الخدمات و العمالة و رؤوس الأموال .
* عجز النماذج القياسية الماكرو ـ اقتصادية عن معالجة الأثار المايكرو ـ اقتصادية Micro -Ecanomic Effects . التى تطلقها قوى المنافسة بين المنتجيين الأوربيين بعد اكتمال السوق الموحدة فى ١٩٩٢/١٢/٣١ .

و فى مجموعة ثالثة من الدراسات اعدها كريمل ..... P . KREMMEL بمعهد .... Ifo-Institut Fiir Wirtschaftsforschung (معهد البحوث الاقتصادية الألمانى بميونخ) فى عام ١٩٩١ انتهى الى نتيجة هامة فى مجال تقدير الآثار الاقتصادية الكلية لاكتمال السوق الموحدة على اقتصاديات الدول الأعضاء فى الجماعة . و لقد اعتمدت هذه المجموعة الثالثة من الدراسات على مراجعة دقيقة للطرق المستخدمة للقياس فى دراسات .....Cecchini Studies ،و مسترشدة فى الوقت نفسه بالدراسات الشبيهة التى حاولت قياس النتائج الاقتصادية الكلية لقيام منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا .

و فـــى ضـــوء ذلك توصـلت الدراسات التى أعـدهـا كـريمـل..... P .KREMMEL

الى أن تحقيق زيادة فى الرفاهية الاقتصادية الأوربية معبرا عنها بمعدل نمـو ٥٪ من الناتج القومـى الاجمالى الأوربى The Community GDP ،لفترة زمنية تتراوح بين ٦ - ٨ سـنوات تعـد أمـرا ممكـنا و غير مبالغ فيه . ولقد توصلت هذه الدراسة الى هـذه النتيجـة التفاؤلية عـن طـريق تضمين دراسات ....Cecchini Studies ،عددا آخر من الاثار التى تجاهلتها دراسة ايمرسون ..... EMERSON Study . و فى مقدمة هذه الأثار النقاط التالية :

* الجهود المكثفة فى حـقل الابتكارات و التجديدات التى تبذلها المنشآت و الشركـات الأوربية و الاستثمارات المباشرة من الدول غير الأعضاء داخـل الجماعة الأوربية. و تعتبر هذه القيود مدفـوعـة أو محفوزة باتساع نطاق السوق الداخلى .
* ادخـال مجموعة الآثار الكافية التى استبعدتها دراسات EC. Commission لعدم ظهورها فى وثيقة الكتاب الأبيض .

و مـن بين هذه الآثار الكافية تلك الناتجة عن تحرير قطاع الزراعة و الالغاء التدريجى للدعـم ،و تخفيض القيود غير الجمركية ..... Non - Tariff Barriers فى مواجهة الدول غير الأعضـاء .

و بجـانب هذه الأثار الماكرو- اقتصادية على اقتصاديات الدول الأعضاء فى الجماعة الأوربية فانه يمكن القول أن استكمال مراحل السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢ يؤدى إلى عدد آخر من الآثار الاقتصادية داخل التجمع الاقتصـــادى الأوربى نذكـــر منهـا مـا يـلى :

١ - تعظيم الاتجاه نحو تكوين الشركات الاوربية متعددة الجنسيـــات لتلعب دورا اكثر فعالية وتأثيرا فى الاقتصاد العالمى. ويؤكد هذا الاتجاه ماترغب فيه شركات الطيران الاوربية من اقامة شركة طيران اوربية واحدة بعد اندماج شركات الطيران لاثنى عشـــر دولة الاعضاء فى الجماعة الاوربية . بل ان هذا الاتجاه ليـــس قاصرا فقط على الشركات المملوكة للاوربيين من مواطنى الـــدول الاعضاء ،بل يمتد ايضا الى مجموعة الشركات الاوربية لـ I. B. M. حيث اتجهت الى تكوين كيان اوربى موحد قادر على المنافســـة

فى مواجهة نظائرها من الشركات الامريكية واليابانية .

ويعزز من الاتجاه السابق ظهور اتجاه بين رجال الاعمال الاوربيين للعمل على تحسين نوعية الانتاج الاوربى من خلال تشكيل " الموءسسة الاوربية لادارة نوعيات الانتاج " لتبادل الخبرات والمعلومات بين الشركات الاوربية لتحسين نوعية ومواصفات الانتاج. ويوءكد هذا الاتجاه الرغبة نحو تكوين موءسسات وكيانات كبرى قادرة على الصمود والمنافسة فى مواجهة الشركات والموءسسات الامريكية واليابانية العاملة فى نفس قطاعات الانتاج المتنافسة .

٢ ـ تنفق الجماعة الاوربية على البحوث والتطوير R & D مقدار ماتنفقه اليابان تقريبا فى هذا المجال . الا ان المشكلة هنا تتلخص فى ان هذا القدر من الانفاق على البحوث والتطوير داخل الجماعة الاوربية يتم من خلال اثنى عشر ميزانية مستقلة يتم توظيفها في قطاعات متناظرة ، و بالتالى لا تكفى للانفاق على البحوث و التطوير المطلوب حدوثه بشكل كبير و مكثف فى مجال سلع دورة المنتج ، ..... Product Cycle Goods وهو مجال السلع الجديدة الناتجة عن الابتكارات او الاختراعات ، و هذه الاخيرة تحتاج لانفاق كبير على البحوث و التطوير و هو امر لا تقدر علية كل دولة عضو بمفردها .

ويعطى الوضع المتقدم اليابان ميزة تنافسية كبرى حيث يتم تلافى هذا التكرار والازدواج فى الانفاق على البحوث والتطوير فى قطاعات بعينها كما هو الحادث فى دول الجماعة الاوربية، وانما يتم الانفاق على تلك القطاعات الانتاجية الضخمة التى تتميز بها منتجات الثورة الصناعية الثالثة فى مجال صناعة الكمبيوتر والمعلومات وغيرها . ولقد ادى هذا الوضع إلى تفوق ساحق لليابان

فى هذه الطائفة من المنتجات بالشكل الذى يترتب عليه اغراق الاسواق الاوربية بالكثير من منتجات هذه الثورة .

و من المنتظر فى رحاب مشروع السوق الاوربية الموحدة أن تتوصل الدول الاعضاء إلى وضع ميزانية مجمعة للانفاق على البحوث والتطوير بشكل يؤدى الى تلافى الازدواج والتكرار فى الانفاق على قطاعات متناظرة داخل الدول الاعضاء من ناحية ،وتوجيه الانفاق على قطاعات الثورة الصناعية الثالثة من ناحية اخرى . ويؤدى هذا الوضع الجديد إلى دخول الجماعة الاوربية فى مجال المنافسة مع اليابان والولايات المتحدة الامريكية فى مجال سلع دورة المنتج التى يتم انتاجها فى ظل توافر سوق داخلى ضخم ،وهوشرط - على نحوماقدمنا - لانتاج هذه السلع.

٢٠٦. الآثار الاقتصادية على اقتصاديات الدول غير الأعضاء في الجماعة الأوربية :

يترتب على قيام و استكمال برنامج السوق الأوربية الموحدة فى ١٩٩٢/١٢/٣١ ،العديد من الآثار الاقتصادية على الدول غير الأعضاء في الجماعة الأوربية سواء كانت هذه الدول تنتمى الى حظيرة الدول الصناعية المتقدمة او دول العالم النامى . و فى هذا الخصوص فاننا نذكر اهم هذه الآثار فى النقاط التالية :

- اقامة نظام اقليمى للتجارة الدولية متعددة الاطراف فى " المصارف ، النقل البحرى والجوى والبرى ، السياحة "فى مواجهة العالم الخارجى ،وتستخدمه الجماعة كورقة فى المفاوضات الدائرة حاليا فى اطار الجات باورجواى والتى كان من المقرر نهايتها مع نهاية عام ١٩٩٠. وترفض الجماعة ان يمتد عمل هذا النظام الى اطراف خارجية الا فى اطار التطبيق المتبادل له وفقا لشرط الدولة الاكثر رعاية . وتقصد الجماعة الاوربية بهذا المعنى اليابان على وجه خاص التى تهتلك نظاما مصرفيا متقدما وتخشى عليه من منافسة الاجهزة المصرفية الاوربية .

ومما هو جديد بالذكر ان كل من الولايات المتحدة واليابان تهتم بشكل خاص بمسألة السماح للبنوك غير الاوربية بمزاولة اختصاصات مماثلة فى الولايات المتحدة واليابان . وتعلق الجماعة الاوربية

تحرير الخدمات المالية والتأمينية على مفاوضات الجات حيثان البنوك وشركات التأمين المعتمدة فى احدى الدول يمكن ان تفتح فروعا فى بقية دول الجماعة على اساس المعاملة بالمثل بحيث يكون لمؤسسات السوق المالية حق مماثل للوصول الى الاسواق المالية فى اسواق الدول غير الاعضاء فى السوق ،خاصة اليابان والولايات المتحدة .وتتهم اليابان والولايات المتحدة بتطبيق ممارسات تقييدية فى مجال الانشطة الاستثمارية للبنوك التجارية. يضاف الى ذلك ان الجماعة الاوربية تساوم الولايات المتحدة الامريكية على تطبيق هذا النظام وفقا لمبادىء الجات لتخفيف الضغوط الامريكية لتخلى الجماعة عن سياسة دعم المنتجات الزراعية التى تطبقها فى اطار سياستها الزراعية المشتركة التى تشكل قيدا خطيرا على بعض الصادرات الزراعية الامريكية داخل السوق الاوربية.

٢ - زيادة القيود المتوقع فرضها على العمالة الاجنبية

على العمالة الأجنبية بالجماعة فى اطار تطبيق الميثاق الاجتماعى للحقوق الاساسية للعمال الذى تم اقراره فى قمة ستراسبورج فى ديسمبر ١٩٨٩ ،لاتضح لنا على الفور الفائدة الكبرى التى سوف تعود على العمالة الأوربية فى كل من اسبانيا والبرتغال واليونان على حساب العمالة القادمة من المغرب العربى وتركيا . فهذا الوضع الاخير سوف يخلق فرص عمل اضافية لهذه الدول الثلاث مما يساهم فى القضاء على مشكلة البطالة بها من ناحية ،وخلق مشاكل اعادة توطين وتوظيف العمالة العربية والتركية العائدة من كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا الاتحادية إلى مواطنهم الأصلية من ناحية أخرى.

ويؤدى توحيد العوامل الفنية للانتاج فى اطار برنامج السوق الموحدة فى عام ١٩٩٣ إلى زيادة صعوبة دخول المنتجات التى تصدرها الدول غير الاعضاء فى الجماعة ،و تعتبر هذه الخطوة

قيدا كبيرا على منتجات كل من اليابان ودول جنوب شرق آسيا ، بل انه من الممكن المبالغة فى استخدامها لتصبح رخصة حمائية لحماية قطاع الصناعات الحساسة فى الدول الاعضاء مثل الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية والمشغولات الخشبية وغيرها ، وهى المنتجات التى تصدرها دول جنوب شرق آسيا إلى أسواق دول الجماعة فى الوقت الحاضر لتمتعها بميزة نسبية . يضاف الى ذلك أنه من المنتظر عرقلة دخول الصادرات اليابانية من السيارات إلى أسواق الجماعة من خلال وضع مجموعة من المواصفات الفنية ترفع من تكلفتها الانتاجية . ذلك أن هناك اتجاه نحو استصدار تشريعات تجبر الاستثمارات اليابانية فى اوربا الغربية على انتاج ٦٠ ٪ من القيمة المضافة بمدخلات أوربية ، وهو امر يؤدى الى تقارب تكاليف انتاج هذه الاستثمارات مع نظائرها الاوربية .

- كذلك يؤدى توحيد المواصفات والنظم المتعلقة باجراءات حماية البيئة ومنعها من التلوث الى اضرار بالغة بدخول منتجات كثير من الدول النامية الى اسواق الجماعة الاوربية . ونذكر فى هذا الاطار المواصفات التى اعتمدتها الدول الاوربية عام ١٩٨٧ للتلوث الناتج عن الطائرات فى المطارات الاوربية والذى كاد يترتب عليه منع معظم شركات الطيران الافريقية من هبوط طائراتها فى الدول الاوربية ، الا انه امكن بعد مفاوضات شاقة تأجيل تطبيق هذه الشروط الجديدة على الدول الافريقية ومساعدتها ماليا وفنيا على تطوير اسطولها الجوى .

- زيادة القوة التأثيرية للجماعة الاوربية فى المنظمات النقدية الدولية . اذ تبلغ القوة التصويتية لدول الجماعة الاوربية مجتمعة فى صندوق النقد الدولى ما مقداره ٢٦ر٩٣ ٪ من مجموع الاصوات ، وهى بذلك تعد اقوى قوة تصويتية فى الصندوق قبل الولايات المتحدة الامريكية ولها ١٩ر١٤ ٪ من مجموع الاصوات .

صحيح أنه لاتوجد حتى الان مجموعة واحدة داخل صندوق النقد الدولى تمثل الجماعة الاوربية ،ولكنه من المتوقع أن تسعى هذه الدول الى توحيد مواقفها داخل الصندوق مع استمرار الاتجاه نحو تحقيق مرحلة الوحدة النقدية والمالية التى بدأ تطبيق أولى مراحلها بالاتفاق على انشاء العملة الأوربية الموحدة التى من المتوقع أن تتحقق فى يوليو ١٩٩٧ .

- يترتب على اقامة السوق الاوربية الموحدة فى ١٩٩٢/١٢/٣١ اعادة هيكلة بعض القطاعات ذات الحساسية فى صناعتها مما يفرض تعقيدات باهظة من ناحية ،وزيادة الحماية لهذه القطاعات ضد المنافسة الخارجية من ناحية اخرى . فقضية دعم " الصناعات الناشئة" الذى بدأ بحماية طائفة من الصناعات الصغيرة بدأ يتسع مفهومه ونطاقه ليشمل شركات صناعية عملاقة فى مجالات الاتصالات واجهزة الكمبيوتر وصناعة الطائرات ،بالاضافة الى الحماية المؤقتة التى تتمتع بها قطاعات مثل صناعات السيارات والمنسوجات والاحذية، ومن شأن تعاظم هذا الاتجاه مع ميلاد السوق الاوربية الموحدة عام ١٩٩٢ زيادة الموارد المخصصة لاعادة هيكلة هذه القطاعات من خلال تحديث انماط التكنولوجيا المستخدمة بها ، وبالتالى زيادة الموارد المخصصة للانفاق على عمليات البحوث والتطوير بهذه القطاعات . يضاف الى ذلك أن حماية هذه القطاعات الانتاجية الحساسة من شأنه أن يؤثر سلبا على صادرات الدول غير الاعضاء الى السوق الاوربى المتسع من قطاعات انتاجية تتمتع فيها بميزة نسبية تنافسية ،الأمر الذى يؤدى الى انكماش الواردات الاوربية من هذه الدول.

٢. العلاقة بين مشروع السوق الأوربية الموحـدة ١٩٩٢ و مشروع الوحدة النقدية الأوربيـة ١٩٩٨ .

انعقـدت القمـة الاوربية في ماستريخت بهولندا في ديسمبر ١٩٩١ لتبحث فـي الخطـوات الضـرورية و اللازمـة لاستكمـال مشـوار الوحـدة الأوربية عـن طـريق بنـاء الوحـدة الاقتصادية و النقديـة التى ينتظـر استكمـالها فى نهاية عـام ١٩٩٨ ،ولتدخـل بالتـالى حـيز التنفيذ فى مطـلع ينـاير ١٩٩٩ .
و بهـذا تستعـد أوربـا القـوية المـوحـدة لاستقـبال القـرن الحادى و العشرين لتنـاظر - بـل و تتـفوق - عـلى تكتـل الباسيفيك بزعـامة اليـابان ،و منطقـة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية و كندا و المكسيك (١)

و لعله من المفيد فى مجال بيان العلاقة بين مشروع السوق الاوربية الموحدة ١٩٩٢ و مشروع الوحدة النقدية الأوربية ١٩٩٨ أن نذكر فى البداية خطـوات استكمال برنامج السوق الموحدة ١٩٩٢ ما هى الا احدى درجات سلم التكامـل الاقتصادى السابقة على انشاء الوحدة الاقتصادية و النقدية الأوربية المـقرر اقامتها فى نهاية ١٩٩٨ . فالسوق الموحدة ١٩٩٢ هى نهاية مرحلـة التكامل الاقتصادى السالب Negative Integration . فـى حين أن الوحدة النقدية الأوربية ١٩٩٨ هى بداية مرحلة التكامل الاقتصادى الموجـب Positive Integration . بل أكثر من ذلك فانـه يجـب النظـر الى خـطة ١٩٩٨ ،فهى تشكل بالنسبة لها القاعدة الأساسية التى ترتكـز عليهـا الوحـدة النقدية الأوربية و غيرهـا من مكونات الوحدة الاقتصادية و مراحل الاندماج الاقتصـادى التام .

و فـى تفصيلات العلاقة بين مشروع السوق الموحـدة ١٩٩٢ (استكمال خطـوات توحيد السوق الأوربية الداخلية) و مشروع الوحدة النقدية الأوربية ١٩٩٨ (بنك مركزى أوربى موحـد + عملة أوربية موحـدة) ،فانه يمكـن أن نشير الى ما قالـه هيلمـوت شميت Helmut Schmidt المستشـار الألمانى الأسـبق - و أحـد المـؤسسـين الأوائل للنظـام النقدى الأوربـى EuropeaN MonetarY System(EMS) فـى عـام ١٩٧٩ - مـن أن الفـوائد الخاصة بتوحـيد السوق الداخلية للجماعة الأوربية فى أول يناير ١٩٩٣ سوف تظل غـير هـامة طالمـا أنه توجـد احـدى عشـرة عملة أوربية مختلفـة و متداولـة داخـل الدول الأعضـاء (١٢)

فهـذا الوضـع الأخير- طبقـا لمـا يراه هيلمـوت شمـيت - يؤدى الى ارتفاع تكلفة المعاملات الاقتصادية بصـورهـا المختلفة ،كما يكون باعثـا على ظهور السياسات الماكرو - اقتصادية غير الكفء . من هنـا فـأن الحـل الأمثل على طريق بنـاء أوربا الموحـدة هـو سـيد خطـوات استكمـال السوق الأوربية الموحـدة ١٩٩٢ جنبـا الى جنب مع خطوات خلق عملة أوربية مـوحـدة Joint European Currency يتـم ادارتها بواسطـة بنك مركزى أوربى ..... European Central Bank و يتحـقق هذا الهدف الأخير من خلال الدعم المتواصـل - و طبقا لخطة زمنية محددة - للنظام النقدى الأوربـى EMS الذى دخل حيز التنفيذ فى مارس ١٩٧٩ .

و لقـد كانت أولى المحاولات على طريق دعـم النظام النقدى الأوربـى هـو ما أصـدرته اللجـنة التنفـيذية الأوربية EC- Commission فـى أوائـل ١٩٨٨ تحـت عنـوان " الارشـادات المصرفية الثانية " و هـى الارشادات الصادرة فى اطـار الميثاق الأوربى الموحـد The Single European Act (1987) الذى صـدر فى فبراير١٩٨٦ ،ودخل حيز التنفيذ فى يناير ١٩٨٧ (١٣) و لقد لاقت هذه الارشادات تأييدا من جانب جميع الدول الأعضـاء فى الجماعـة الأوربية باتسـثناء المملكـة المتحـدة التى ترفض احـراز تقدم علـى طريق الوحـدة النقدية الأوربية خوفـا على الدور الذى يلعـبه سـوق المال فى لندن ،و هـو دور أصـبح تاريخـيا الى حـد كبيـر و راجعـا الى المكـانة الكـبرى التى كـان يحتلهـا - و لا يزال يحتلهـا - الجنيه الاسترلينـى بين العملات الدولـية .

و سـوف تصـبح هذه الارشادات اساسـا للعمل المصرفى الأوربـى ابتداء مـن ١٩٩٣/١/١ . و يأتى فى مقدمة هذه الارشادات توحـيد الترخيص بالعمـل المصرفى بحيث يكـفى أن يحصـل البنك على ترخـيص بالعمل فى بلده الأصلـى لتصبـح لديـه الصلاحـية للعمـل لدى أية دولة أخـرى داخـل الجماعة الأوربية دون الحاجة للحصول على موافقة تلك الدولة العضـو . و طبقا لذلك فانه يكـفى فى حالة الرغبة فى انشـاء فرع لدى دولة عضـو أخـرى اخطـار السلطات المختصـة فى الدولة العضـو الأم . و يخـضع الفرع بذلك لقـوانين و اشـراف سلطـات الجهاز المصرفـى فى الدولة الأم وليـس لقـوانين و اشـراف سلطـات الدولة المضيفـة .

أما عند انشاء بنك تابع و ليس فرع فى دولة من دول الجماعة الأوربية فان الأمر يتطلب الحصول على ترخيص من سلطات الدولة المضيفة ، و تقوم الدولة المضيفة بالموافقة على منح هذا الترخيص فى حالة المعاملة بالمثل بين الدولتين .

يضاف الى ذلك أن مجموعة الارشادات المصرفية الثانية تنص على أن بنوك الدول غير الأعضاء فى الجماعة غير الاوربية - كما هو الأمر بالنسبة للبنوك التجارية الأمريكية و اليابانية و الكندية - يمكن أن تحصل على ترخيص موحد للعمل فى الجماعة الأوربية فى نطاق مبدأالمعاملة بالمثل . و يعنى ذلك امكانية منع البنوك الأمريكية أو غيرها من فتح فروع أو مكاتب لها فى دول الجماعة الأوربية فى حالة ما اذا قام البلد الأخر بفرض القيود على عمل بنك يتبع احدى الدول الأعضاء فى الجماعة . و فى هذا الخصوص ،فان السلطات البريطانية تخشى من أن يؤدى تنفيذ هذا النص الى الحد من قدرتها على قبول بنوك تابعة لغير دول الجماعة للعمل فى اراضيها ،و من ثم التأثير على مستقبل و مكانة لندن كسوق و مركز مالى دولى هام . هذا فى الوقت الذى ترحب فيه البنوك الألمانية و الفرنسية و غيرهم بهذه الارشادات لأن من شأنها وضع المانيا وفرنسا - كمركزين ماليين - فى مستوى أكثر تكافؤا مع المستوى الذى تتبوئه لندن حاليا .

كذلك حددت مجموعة الارشادات المصرفية الثانية مجموعة الخدمات المصرفية التى يمكن أن تمارسها فروع البنوك فى اطار برنامج استكمال السوق الأوربية الموحدة وذلك بشرط أن تكون مثل هذه الخدمات من النوع المصرح به من قوانين البلد الأم فقط ،اذ ليس من المهم أن تكون الخدمة مقيدة أو ممنوعة على البنوك التى تعمل فى البلد المضيف . أما الخدمات المصرفية التى لم ترد ضمن القائمة التى حددتها هذه الارشادات فانه يمكن أن توفرها و تمارسها تلك الفروع بشرط أن تسمح بذلك قوانين و نظم الدولة المضيفة .

و تعد عملية التحرير الكامل لحركات رؤوس الأموال و خلق سوق مالية أوربية حقيقية فى اطار مشروع السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢ تعد خطوة كبرى على طريق تهيئة الظروف المناسبة لتوحيد السياسات الاقتصادية و النقدية الأوربية ،و تنشيط قطاع الأعمال الأوربى على توسيع نطاق نشاطه داخل الجماعة الأوربية .

و يتضح ذلك من تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الأسواق المالية و السياسات النقدية للدول الأعضاء فى اطار نظام النقد الأوربى...EMS .
و تتطلبهذه الظاهرة تكثيف جهود التعاون و التنسيق فى القطاع النقدى بصورة متزايدة ، و هو ما حددته قمة ماستريخت فى ديسمبر ١٩٩١باعلانها الاتفاق حول مشروع الوحدة النقدية الأوربية فى نهاية عام ١٩٩٨ . و تتضح أهمية هذه النقطة فى ضوء المخاوف المتكررة لدى كل من فرنسا و ايطاليا من أن ازالة القيود على أسواق الصرف و المال فى اطار مجموعة الارشادات المصرفية الثانية قد تؤدى الى تدمير نظام النقد الأوربى EMS من خلال تشجيع حركات رؤوس الأموال غير المستقرة أو الساخنة ...Hot Money ، و هى تحركات تؤثر دون شك على صلابة و متانة نظام النقد الأوربى..EMS .

و من المعروف أن مشروع السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢ تعتمد فى المقام الأول على الوثيقة الأوربية الموحدة The single European Act ...(1987) لعام ١٩٨٧ ،كما أن هذه الوثيقة استهدفت تعديل اتفاقية روما الموقعة فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ . ومن المتفق عليه أن هذا التعديل الهام يتطابق مع الهدف طويل الأجل لهذه المعاهدة ،و هو تحقيق الوحدة الاقتصادية و النقدية Economic And Monetary Union (E M U) التى تم وضع مشروعها فى قمة ماستريخت فى ديسمبر ١٩٩١ . بل أنالشروط و الوسائل الأولية اللازمة للبدء فى مشروع الوحدة الاقتصادية و النقدية وجدت جذورها فى تقرير جاك ديلور J.Dellors Report ، و هى الشروط و الوسائل التى تمت مناقشتها فى لقاء محافظى البنوك المركزية الأوربية و بعض الخبراء فى فبراير ١٩٨٩ . و منذ هذا التاريخ و حتى قمة ماستريخت تدور المناقشات على محورين متعارضين : المحور الأول و يمثل الموقف البريطانى الرافض لأى خطوات على طريق اقامة الوحدة النقدية Monetary Union(MU) فى المستقبل المنظور - أو كما قالت مسز تاتشر Mrs Tatcher رئيسة وزراء بريطانيا السابقة من أن هذه الوحدة النقدية لن ترى النور فى حياتها .
أما المحور الثانى فيتربع عليه الدول الاوربية اللاتينية The Latin EC-Countries (فرنسا ،و ايطاليا ،و اسبانيا) .

و لقد عبرت هذه الدول الثلاث عن رغبتها الأكيدة فى كل الاجتماعات و المناسبات عن تحقيق تقدم سريع و ملموس على طريق الوحدة النقدية الأوربية . و بين هذين المحورين تتوسط كل من المانيا و هولندا حيث كانت تمثل نادى التؤدة و التدرج Go Slow- Camp..... . فالقضية كما عبر عنها محافظ البنك الفيدرالى الألمانى المعروف Karl -Otto Pöhl فان مشروع الوحدة الاقتصادية و النقدية E M U ليس سؤالا خاصا بكيفية تحقيق أى من الوحدة الاقتصادية أو الوحدة النقدية ،و انما هو سؤال خاص "بكيف" How و متى When،

و فى حقيقة الأمر فانه يمكن القول أن الظروف الحالية أصبحت مهيأة لتحقيق التقدم على طريق كل من توحيد السوق الأوربية فى ١٩٩٢ و الاتحاد النقدى فى نهاية ١٩٩٨ ،بل و يلزم الجمع بين تحقيق خطوات متوازية فى كلا المشروعين . و يمكن تبرير هذه النتيجة من خلال طرح الحجج التالية:

* أن النظام النقدى الأوربى EMS أصبح الآن وحدة نقدية فعالة تعمل بمستويات عالية من الكفاءة ،و يضم تسعة دول أوربية أعضاء فى الجماعة (بجانب سويسرا) هى: المانيا ،و فرنسا ،و ايطاليا و هولندا و بلجيكا ،و لوكسمبورج و الدنمارك ،و ايرلندا ،و اسبانيا . من هنا يصبح عدد الدول الأعضاء التى لم تنضم الى هذا النظام هى : المملكة المتحدة ،واليونان ،و البرتغال . و لقد قام هذا النظام بتغذية الدول الأعضاء باحتياجاتهم من التسهيلات الائتمانية التى تعينها على التصدى لموجات التضخم العالية و تحقيق الاستقرار المطلوب فى المستوى العام للاسعار ،و كذلك تحقيق الاستقرار المنشود بين أسعار الصرف الأسمية لعملات الدول الأعضاء فى النظام النقدى الأوربى من منتصف الثمانينيات حتى مطلع عقد التسعينيات .

و لقد تعرض النظام النقدى الأوربى خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٦ لاحدى عشرة تعديلا ،الا أنه ابتداء من يناير ١٩٨٧ و حتى الأن لم يشهد هذا النظام أى تعديل جديد دلالة على استقرار اسعار صرف عملات الدول الأعضاء فيه .

بل أن التطور الكبير الذى لحق بنظام النقد الأوربى...EMS يجد مظاهره فى قبول كل من فرنسا و ايطاليا القيادة البنك الفيدرالى الألمانى لهذا النظام، و يرجع ذلك الى الثقة الكبيرة التى احتلها هذا البنك للالتزامه الشديد بسياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادى داخل المانيا ،الأمر الذى هيأ النظام النقدى الأوربى EMS لأن يكون منطقة للمارك الألمانى .....D.Mark Zone، و بهذا التطور تصبح الظروف مهيأة لانشاء الوحدة النقدية الأوربية فى نهاية ١٩٩٨ تحت قيادة كل من المارك الألمانى و البنك الفيدرالى الألمانى .

* تساعد الخطوات التى بذلت و تبذل على طريق تحرير أسواق رأس المال و الصرف على تأكيد الأولوية الخاصة للسياسات النقدية من بين السياسات الاقتصادية . و تفسر هذه التطورات الرؤية الألمانية الخاصة بأهمية التحرير الكامل لحركات رؤوس الأموال و انتقاد السماح باستخدام شرط الحماية أو الأمان...Safeguard Clause الذى يسمح باعادة فرض القيود على سوق رأس المال لمدة ستة أشهر اذا استدعت الظروف ذلك . فالدول التى تواجه مشاكل تضخمية كبيرة تشكو من عدم عدالة توزيع أعباء التصحيح بين الدول القوية و الدول الضعيفة من الوجهة الاقتصادية ،و تطالب نتيجة لذلك بتحقيق المزيد من المسئولية التوازنية عند صياغة وتشكيل أهداف و أبعاد السياسات الماكرو - اقتصادية ،و على وجه خاص السياسات المالية .

غير أنه من الملاحظ أن الدول الأعضاء الأقل تقدما (اليونان ، و اسبانيا ،و البرتغال ،و ايرلندا) لم تعد تشكو من احتلال الاقتصاد الالمانى دور محرك النمو ...AN Engine Of Growth داخل الجماعة الأوربية . فالدول الأعضاء فى الجماعة استفادت كثيرا من هذا الدور القيادى للاقتصاد الالمانى لاستيرادها الأسعار المستقرة و التسهيلات الائتمانية . فالشكوى الوحيدة المتبقية للدول الأعضاء للجماعة الأوربية هى سيطرة البنك الفيدرالى الألمانى على مقدرات النظام النقدى الأوربى ENS وهذه مهمة يمكن التغلب عليها من خلال انشاء البنك المركزى الأوربى فى نهاية عام ١٩٨٦ .

* حددت قمة ماستريخت فى ديسمبر ١٩٩١ فترة انتقالية تتراوح بين ٤-٦ سنوات لتحقيق الوحدة النقدية الأوربية . فالبنك المركزى الأوربى ينتهى بنائه فى نهاية ١٩٩٦ و العملة الأوربية الموحدة فى نهاية ١٩٩٨ . و كانت الحكمة من وراء اختيار هذه الفترة الانتقالية هى افساح الطريق أمام تنفيذ برنامج السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢ ،و توحيد السياسات الماكرواقتصادية و سياسات الأجور ،و السياسات الاجتماعية للدول الاعضاء . علاوة على ذلك ،فأن هذه الفترة الانتقالية تعطى الفرصة لتعديل الموقف البريطانى من قضية الوحدة النقدية الأوربية و دراسة الكثير من جوانب الوحدة المالية مثل توحيد نظم الضرائب المباشرة و غير المباشرة ،و درجة و كثافة التنسيق بين السياسات المالية .

و لقد عكست قمة ماستريخت رغبة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء فى اقامة مشروع الوحدة الأوربية النقدية بنهاية عام ١٩٩٨ . و من الآن و حتى نهاية عام ١٩٩٨ فانه يصبح من الضرورى على الدول الأعضاء بذل الجهود لدفع المملكة المتحدة نحو دخول نظام النقد الأوربى.....EMS ،وهو الأمر الذى سيمكن المملكة المتحدة من التسهيلات الائتمانية اللازمة لكبح جماح الموجات التضخمية ،و حماية مركز لندن القيادى فى أسواق رأس المال الأوربية . إن قرار اسبانيا المفاجئ فى يونيو ١٩٨٩ بدخول نظام النقد الأوربى EMS ليعد دلالة قوية على أنه فى الامكان حدوث تحول مفاجئ فى الموقف البريطانى خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٨ . من هنا يمكن القول أيضا أن التنفيذ الكامل و الدقيق لبرنامج السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢ سيسهل مهمة سلطات بروكسل The Brussels Authorities من تحويل النظام النقدى الأوربى (EMS) الى الوحدة الاقتصادية و النقدية (EMu) فى النصف الثانى من التسعينيات .

٨ . الشـــروط الواجـب توافرها للتحقيق الكـامل لمشروع السوق الأوربية الموحـدة١٩٩٢ :

أن تحقيق الفوائد الكامنـة لمشروع السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢ يتطلب تحمل تكاليف و اعـباء التعديل الهيكـلى مـن جانب كـل مـن قطاع الأعمـال و حكـومات الدول الأعضـاء . فمشـاكل التعديل الهيكـلى تتضـح بالنظـر الى الحقيقة الهامـة بـأن برنـامج التحـرير THE Liberalization Program لا يمكـن تنفيذه فـى الحـال ،بل سـوف يتطـلب ذلك فترة زمنيـة قد تمتـد الى نهـاية حقـبة التسعينيات ،و ذلك رغـم تحـديد مـوعـد سياسـى لتنفيذ هـذا البرنامـج بنهـاية عـام ١٩٩٢ . غير أن النجـاح الكبير لمشروع السوق الأوربية ...European Firms فـى المـوائمة بين السلسـلة الائتمانية التى تقدمهـا سلطـات بروكسـل و حكـومـات الدول الأعضـاء لدفـع هـذا المشروع قـدما الى الأمـام و بدون تأخير .

و فـى هـذا الخصـوص فانه تـوجـد مجمـوعة مـن الشروط الواجب توافـرهـا لتحقيق الفوائد التى تفرزهـا عمليـة التطبيق الكامـل لمشروع السوق الأوربيـة الموحـدة ١٩٩٢ . هـذه الشروط يمكـن تلخيصهـا فى النقاط التالية :

* ضـرورة انتهـاج سياسة تنافسية قوية Strong Competition Policy تشمل فرض رقابة على الهجـرة ،علـى أن تشرف عليها سلطات بروكسـل الأوربية . و يرجع ضـرورة الأخـذ بهـذه السياسـة الى الخـوف مـن الآثـار المدمـرة لانطـلاق قوى المنافسة بعد تطبيق برنامج التحرير للسـوق الداخلية الأوربية . فهـذه المنافسـة المدمـرةقـد تدفـع الأسـواق الأوربية الى العـودة مـرة أخـرى الى حـالة الأسواق الأوربية المنفصـلة أو المنعـزلة . و تقـلل مـن الفـوائد الناتجـة عـن تخفيض تكاليف الانتاج و الأسعـار .
* التنسـيق بين السياسـات الماكـرو ـ اقتصادية للدول الأعضـاءفـى الجمـاعة الأوربية مـن أجـل الاستفـادة القصـوى للنمـو الاقتصـادى غير التضخمـى ...Non Inflationary Economic Growth ،و التسهيلات الائتمانية الجديدة.

فمـن خـلال بيئة اقتصـادية أوربية يسـودهـا النمـو الاقتصـادى الذاتـى والكفاءة الاقتصادية العالية و التخفيض الكبير لمستويات البطالة و تقليل التفاوت بين الاقـاليـم الأوربية يمكـن تجـنب الضغوط التى تمارسها الطبقات أو التجمعـات الاجتماعية التـى تئـن مـن اعبـاء الاصـلاح الهيكـلى التى تولدهـا خطـوات استكمـال السوق الأوربية المـوحـدة ١٩٩٢ .

غيرأن الدعوة الى التنسيق بين السياسات الماكرو - اقتصادية - بخلاف السياسات النقدية - تواجه مصاعب كبيرة مرجعها الى مشكلات منهجية ،و قصور فى النواحى التنظيمية المتصلة بالمرحلة الوسط بين التكامل الاقتصادى و التكامل السياسى . فالغالبية العظمى من الدول الأوربية تؤكد على الحاجة للتنسيق بين السياسات المالية وسياسات الميزانية ... Fiscal And Budgetary Policies . فلقد تعلمت الدول الأعضاء فى الجماعة انماطا جديدة فى مجال التطوير المالى ناتجة عن وجود بعض الدول التى حققت فائضا أو عجزا منخفضا فى الميزانية مثل المانيا ،و المملكة المتحدة ،و فرنسا،و الدنمارك هذا فى الوقت الذى توجد فيه بعض الدول الأعضاء التى تعانى من مستويات عالية من عجز الميزانية مثل ايطاليا ،اليونان ،وايرلندا . هذا التفاوت فى حالات العجز أو الفائض فى الميزانية فتح الطريق أمام صور جديدة للتنسيق و التعاون المالى بين الدول الأعضاء . غير أن وجهة النظر هذه تتعارض مع الموقف البريطانى الذى ينظر الى هذا الاتجاه باعتباره مزيدا من درجات المركزية فى مجالات تتسم بضعف السلطات المركزية .

* ضرورة السعى نحو تخفيض الفروق الكبيرة فى معدلات ضريبة القيمة المضافة Value -Added Rates..... و الرسوم الضريبية . فاللجنة التنفيذية الأوربية E C-Commission تصر على ضرورة و جود تقارب بين المعدلات المتفاوتة لضريبة V A T و الرسوم الضريبية كشرط ضرورى سابق لازالة القيود الرقابية على الحدود و لتجنب نشوء القوى التحويلية للتجارة فى بعض الأقاليم الأوربية . و تقوم اللجنة التنفيذية الأوربية باعداد ارشادات جديدة لتوحيد هذه النظم الضريبية بحيث تتراوح معدلات VAT بين ١٤٪ - ١٥٪ على معظم السلع و الخدمات ،مع تطبيق مدى واسع يتراوح بين صفر - ٩٪ على قائمة من البنود الحساسة Senstive Items التى يتم عليها فرض الضريبة بمعدلات مناسبة و عدم فرضها على الاطلاق . و مرة أخرى تعارض المملكة المتحدة توحيد المعدلات الضريبية للقيمة المضافة ، مطالبة فى ذلك بترك الأمر لقوى السوق لكى تتصرف فى تحديد المعدلات المناسبة .

يضاف الى ذلك الدول الأعضاء التي ترفض معدلات ضريبية عالية (الدنمارك، و فرنسا ، و اليونان) تخشى من أن يؤدى التوحيد الضريبى الى تخفيض حصيلة الضرائب ، و بالتالى التأثير على موارد الميزانية .و يحتاج التوحيد الضريبى الى قرار شجاع من الدول الأعضاء لأنه يمس جانب الموارد السيادية للدول الأعضاء

* من الملاحظ أن مشروع السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢ لم تتضمن ارشادات بالنسبة لضرائب دخل الاستثمار ،و المكاسب الناجمة عن رؤوس الأموال المستثمرة . ومما لا شك فيه أن خطوات تحرير سوق رأس المال و حركات رؤوس الأموال داخل الجماعة الأوربية سيؤدى الى توليد الضغوط لوضع الارشادات و النظم الخاصة بتوحيد الضرائب على رأس المال . و يمكن تعويض جانب من التفاوت الضريبى بالنسبة لرؤوس الأموال عن طريق التصحيحات فى أسعار الصرف من ناحية ،وعن طريق قوى السوق فى الأجل الطويل من ناحية أخرى، فقوى السوق قادرة على ازالة هذا التفاوت فى المعدلات الضريبية فى الأجل الطويل ، و هو الأمر الذى يعد احدى نتائج قوى المنافسة الحادة بين الدول الأعضاء بعد اكتمال مشروع السوق الأوربية الموحدة ١٩٩٢ .

٩ . الهـوامـش :

(١) تهـدف وثيقـة "الكتاب الأبيض لاستكمـال السوق الموحـدة "
The White Paper On Completing The Internal Market
الـى وضـع خطـة عمـل لاستكمـال الخطـوات و المـراحل المتبقـية من مرحلـة السوق المشـتركـة التـى نصـت عليهـا اتفاقية رومـا الموقعـة فى ٢٥مارس ١٩٥٧ و لقـد حـرك الاتجـاه نحـو هـذا الكـتاب هـو اللـورد آرثـر كوكفيلد المندوب البريطـانى فـى هـيئة اللجـنة التنفيذيـة للجمـاعة الأوربيـة لشـئون السـوق الداخـلية ، و ذلك بنـاء عـلى تكـليف مـن جـاك ديلور رئيـس اللجنة التنفيذية للجمـاعـة الأوربية ،و الذى عمـل من قبـل كـوزير مـاليـة فرنسـى فـى حكـومـة اشتراكـية . و لقـد اعتمـد المجـلس الأوربـى ....E C -Council هـذه الوثيقـة فى يونيـو ١٩٨٥ .

و لقـد صـدر عـن وثيقـة الكتـاب الأبيض وثيقـة أخـرى عرفت اصطـلاحـا " الوثيقة الأوربية الموحـدة " .....The Single European Act التـى تـم اقرارهـا مـن المجـلس الأوربـى فـى فبراير ١٩٨٦ لتدخـل حـيز التنفـيذ فى يناير ١٩٨٧ .

راجـع فـى هـذا الخصـوص

- M. Brealey And C. Quigley ,Completing The Internal Market Of The European Community,Graham&TrOTMAN, London-Boston ,1989 .

(٢) راجع في هذا الخصوص :

الصادق شعبان ،" أساليب تنفيذ القرارات في كل من جامعة الدول العربيـة و الجماعة الأوربية : دراسة مقارنة " مجلة العلوم الاجتماعية ،المجلد ١٧ ،العـدد٤، ١٩٨٩ ،جامعة الكويت ص ص ١٩ - ٤٤

(٣) قارن في هذا الشأن :

- T.M Rybczynski,"The European Community and the World Economy " iN ; The Journal oF National Association of Business Economics,Octoer 1989 , pp 24 - 29 .

(٤) - لمزيد من التفاصيل راجع الدراسات التالية :

-M .Emerson, " The Emergence Of the New European Economy Of 1992," In: The Journal Of National Association Of Business Economics,October 1989,PP.-8.

-R. Baldwin," On The Groth Effects Of 1992," In Economic POlicy , No.9,1989.

-P.Kremmel, The Single European Market In The Nineties," I Fo - Instut Für Wirtschaftsforschung,München,1990.

-H.Siebert (Ed.),The Completion Of The Internal Market, Institut Für Weltwirtschaft Ander Universität/kiel, Symposium 1989 , Kiel,1990.

-M.Brealey And C. Quigley, Completing The Internal Market Of The Eurpean Community 1992, Graham & Trotman , London-Boston,1989.

-B.Reading," Europe In 1992: Threator Promise", In: The Journal Of National Association Of Business Economics, January 1990, PP.28-31.

-J.-P. Fitoussi And E.S.Phelps,"Causes OF The 1980 SlumpIn Europe ", IN : W.C. Branard And G.Perry (Eds.), Economic Activity 2, Brookings Papers,London,1986,PP.487 - 520.

(٥) - لمزيد من التفصيلات حول هذه العوامل راجع الدراسة التالية :

-P.Kremmel, " The Single European Market In The Nineties ", In:I fo - Institut Für Wirtschaftsforschung,München,1990, pp.5-6.

(٦) - فى استخلاص هذه الأهداف راجع ما يلى :

-M.Brealey And C.Quigley, Completing The Internal Market Of The European Community,Graham & Trotman,London 1989.

(٧) انشئت منطـقة التجـارة الحرة الأوربية ..... European Free Trade Area (EFTS) فى ديسمبر عـام ١٩٥٩ ،ودخلت حيز التنفيذ فى يوليو ١٩٦٠ .و تكونت عند نشأتهـا من كل من : المملكة المتحدة ،و السويد ،و النرويج ،و الدنمارك ،والبرتغال، النمسـا ،و سـويسـرا). و خرجت منها كل من المملكة المتحدة ،و البرتغال ،و النمارك و انضمـت الى الجماعة الاقتصادية الأوربية .

(٨) راجـع التقرير الخامس للجـنة الأوربية عن مدى التقدم فى تحقيق مشروع أوربا ١٩٩٢ الصادر فى مارس ١٩٩٠ التالى :

-EC -Commission ,5Th Progress Report,Brussels March 1990.

(٩) لـم توقع ايرلنـدا على هذه الوثيقة الموحـدة فى ١٩٨٦/٢/٢٧ حيث علق فيهـا التصـديق نتيجـة لدعـوى قضـائية رفعها أحـد المواطنين الأيرلنديين بشـأن دسـتورية الاجراءات التى اتبعـت فى التصديق على هذه الوثيقـة ،لذلك تـم تأجيلهـا لتسـرى فى ١٩٨٧/١/١ .

(١٠) مـن بين هذه الدراسات نذكر ما يلـى :

- R.Baldwin,"On The Groeth Effects Of 1992",In ECONOMIC Policy,No .9,1989.
- M.Emerson and Others , The Economics Of 1992; The EC Commisson's Assessment of the Economic Effects of completing the Tnternal market , Oxford, 1988.
- G.Zalem,The Netherlands and European 92; Summary and Conclusions, Working Papers,28 The Hague,1989.
- A.F.Bakhoven,An Alternative Assessmemt Of The Macro-Economic Effects Of Europe 1992, The Dutch Central Planning Bureau,The Hague, 1989.
- J.Waelbroeck, "1992:Are The Figures Right Reflections Of A Thirty Persent Policy Maker " Paper Presented To The Kiel International Symposium 1989,Institut Für Weltwirtschaft An Der Universität Kiel,1989.

-Sylvia Ostry,"The Competition Of The Indeernal Market : Growth Locomotive Or Fortress Europe " In: H.Siebert (E d .),The completion Of The Internal Market ,Symposium 1989,Institut Für WeltWirtschaft Am Der Universität Kiel, 1990 .

- P.Kremmel, The Single European Market In The Nineties, IFO -Institut Für Wirtschaftsforschung München,1990.

١١ - من الملاحظ انه امكن تحقيق العديد من الخطوات فى القمة الاوربية فى ماستريخت فى ديسمبر ١٩٩١ فى مقدمتها :

* الاتفاق على انشاء البنك المركزى الاوربى فى نهاية ١٩٨٦ ليدخل حيز التنفيذ فى يناير ١٩٩٧ ،و انشاء العملة الاوربية الموحدة فى نهاية عام ١٩٩٨ لتدخل حيز التنفيذ فى يناير ١٩٩٩ .
* الاتفاق بشأن السياسة الاجتماعية الاوربية ،و سياسة الدفاع الاوربية .
* توحيد السياسات الاقتصادية و النقدية بين الدول الاوربية القوية اقتصاديا و استبعاد المملكة المتحدة ،و اعطاء فترات انتقالية للدول الاوربية الاقل تقدما مثل البرتغال و اليونان و اسبانيا .
* ادخال مجالات جديدة للتعاون و التوحيد الاوربى مثل شئون القضاءو الهجرة، و هى مجالات كانت مستبعدة من قبل و لكنها اصبحت الان من اختصاص الجماعة الاوربية (سلطات بروكسل) .

(١٢) - يعود قولنا هنا بوجود احدى عشرة عملة أوربية داخل الجماعة الاوربية و ليس اثنا عشرة عملة أوربية بعدد الدول الاعضاء فى الجماعة الى وجود اتحاد نقدى بين بلجيكا و لوكسمبورج ،و بالتالى وجود عملة واحدة هى الفرنك ،وبنك مركزى واحد لكلا الدولتين .

(١٣) - للحصول على مزيد من التفصيلات حول مجموعة "الارشادات المصرفية الثانية " لمشروع السوق الاوربية الموحدة ١٩٩٢ - راجع فى هذا الخصوص:

- البنك المركزى المصرى ،" السوق الاوربية الموحدة" ،المجلة الاقتصادية ،المجلد الثلاثون - العدد الثانى ،القاهرة ، ١٩٩٠/٨٩ ،ص ص ٢٨٣ - ٢٩٣ .

(١٤) - راجع فى هذا الدراسة التالية :

-P. Kremmel ,"The Single European Market In The Nineties", OP.Cit. PP.12-14.